



وارتراشط بانوست لاي

# العرابة البيانية

شَرْحُ مَنْظُومَةِ السِّتِينَ مَسَأَلَةً المُسَمَّاةِ

الفائح الملثين

نظر الشيخ مصطفى بن عثمان القارُوتي

تأليف الإمام العلامة محمّد نووي البنتني (ت:١٣١٤ه)

وروسده رسد مسد مديع السعادة زاوية المفاظ والمعدال لفي و مَنْيَعُ لَسُتُعَادَة ا بَرِيغُمبوغ فاطي

دارترامشكما بوست الم

اسم الكتاب : العقد الثمين شرح منظومة الستين مسألة

المسهاة بالفتح المبين

المؤلف : العلامة الإمام محمد نووي بن عمر البنتني

(ت: ١٣١٤ هـ)

الناشر : دار تراث علماء نوسانتارا

زاوية الحفاظ والمعهد السلفى

«منبع السعادة»

عدد الصفحات : ١٣٤ صفحة

المقياس : ١٤ \* ٢٠،٥ سم

سنة الطباعة : جمادي الآخرة ١٤٤٢هـ/ يناير ٢٠٢١م

بلد الطباعة : فاطي - جاوى الوسطى - إندونيسيا

الطبعة : الأولى ال

### لَمْحَةٌ عَنِ الشَّارِحِ مُؤَلِّفِ ﴿ الْعِفْدِ التَّمِينِ ﴾

أسمه ونسبه

هو العلامة الفقيه المفسر المعمر أبو عبد المعطي محمد نووي بن عمر ابن عربي البنتني ثم المكي، وينتهي نسبه إلى الشريف هداية الله سونان غونوغ جاتي أحد الأولياء التسعة المشهورين في أرض جاوى.

#### ولادته ونشأته

ولد في قرية تَنَارَا من قرى مدينة سَراغ بَبُنْتَنْ سنة ١٢٣٠ هـ/ الله ١٨٦٠ م، ثم نشأ وترعرع بها نشأة صالحة علمية في كنف والديه، تعلم منها قراءة القرآن ومبادئ العلوم كالنحو والصرف والفقه والعقيدة.

#### سفره إلى الحرم المكى ومشايخه:

سافر رضي الله عنه إلى الحرمين الشريفين لأداء مناسك الحج وطلب العلم سنة ١٨٢٦ م، وعمره ١٣ سنة، وسكن بعد وصوله للحرم المكي في حارة الجاوة التي وقعت في شعب علي مع العلماء والطلبة الوافدين من الشرق الأقصى/ نوسانتارا.

أخذ رضي الله عنه العلم والتربية من أفاضل مكة المكرمة، منهم: الشيخ أحمد خطيب السمبسي، والشيخ العلامة أحمد زيني دحلان، والشيخ عبد الغني بن صبح البياوي، والشيخ العلامة يوسف السنبلاويني، والشيخ عبد الحميد الداغستاني، والشيخ السيد أحمد النحراوي، والشيخ أحمد الدمياطي، والشيخ محمد حسب الله ابن المالكي.

#### تلاميذه:

تصدى العلامة نووي البنتني رحمه الله للإفادة والتدريس في المسجد الحرام وفي بيته بشعب علي، وقد تخرج على يده الكثير من العلماء، منهم: الشيخ خليل بن عبد اللطيف البنكلاني، والشيخ طوباقوس أحمد بكري السمفوري، والشيخ أرشد الطويل البنتني، وسبطه الشيخ العلامة عبد الحق بن عبد الحنان البنتني، والشيخ أبو الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب الدهلوي، والسيد على بن على الحبشي المدرس بالمسجد الحرام، والشيخ محمد زين الدين بن بدوي الصومباوي، والشيخ الولي صالح بن عمر دارات زين الدين بن بدوي الصومباوي، والشيخ الولي صالح بن عمر دارات الساراني، والشيخ الرادين أسنوي القدسي، والشيخ أرشد القصير البنتني.

#### مؤلفاته:

كان رحمه الله تعالى غزّير التأليف حتى بلغت مؤلفاته أكثر من ثمانين كتابا في مختلف العلوم، منها:

- ١. الإبريز الداني في مولد سيدنا محمد السيد العدناني.
- بغية العوام في شرح مولد سيد الانام، وهو شرح على مولد ابن الجوزي.
- جهجة الوسائل بشرح المسائل، وهو شرح على الرسالة الجامعة في الفقه الشافعي.
- ترغيب المشتاقين لبيان منظومة السيد البرزنجي في مولد سيد الأولين والآخرين.
- ٥. التفسير المنير لمعالم التنزيل المسفر عن وجوه محاسن التأويل، ويسمى
   أيضا :مراح لبيد لكشف معنى قرآن مجيد.
- ٦. شرح على منظومة الشيخ محمد الدمياطي في التوسل بأسهاء الله
   الحسنى.

- العقد الثمين شرح منظومة الستين مسألة المسهاة الفتح المبين، في الفقه الشافعي، وهو الذي بين أيدينا هذا.
  - ٨. عقود اللجين في بيان حقوق الزوجين.
  - ٩. فتح الصمد العالم على مولد الشيخ احمد بن قاسم.
- فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية في نظم الآجرومية، في علم النحو.
  - ١١. فتح المجيب بشرح مختصر الخطيب في مناسك الحج.
- 11. فتح المجيد في شرح الدر الفريد في عقائد أهل التوحيد للشيخ أحمد النحراوي.
- ١٣. الفصوص الياقوتية على الروضة البهية في الأبواب
   التصريفية.
- قامع الطغيان على منظومة شعب الإيهان للإمام زين الدين الليباري.
  - ١٥. قطر الغيث في شرح مسائل أبي الليث، في التوحيد.

- ١٦. كاشفة السجا في شرح سفينة النجا، في الفقه الشافعي.
- 17. مرقاة صعود التصديق في شرح سلم التوفيق إلى محبة الله على التحقيق.
- مصباح الظلم على المنهج الأتم في تبويب الحكم، وهو شرح
   على المنهج الأتم للشيخ على بن حسام الدين الهندي، في التصوف.
  - ١٩. شرح البردة الشريفة، طبع بهامش كتاب مصباح الظلم.
- ٢٠ نهاية الزين في إرشاد المبتدئين بشرح قرة العين للشيخ زين
   الدين المليباري، في الفقه الشافعي.
  - ٢١. منظومة نقاوة العقيدة.
- ۲۲. النهجة الجيدة لحل نقاوة العقيدة، مطبوع بدار تراث علماء
   نوسانتارا سنة ۲۰۱۹م.

#### منهجه في العقيدة والفقه والتصوف:

نعلم من خلال ما كتبه الشيخ نووي في مؤلفاته أنه كان شافعي المذهب، أشعري العقيدة، وأنه كان قادري المشرب.

#### وفاته:

توفي رضي الله عنه بعد أن أمضى حياته في الدراسة والتدريس والاستفادة والإفادة في ٢٥ شوال سنة ١٣١٤ هـ/ ١٨٩٧ م، وعمره ٨٤ سنة، وشيعت جنازته وصليت في محفل عظيم بالمسجد الحرام، ودفنت في جنة المعلى بجوار الإمام ابن حجر الهيتمي رحمه الله والسيدة أسهاء بنت أبي بكر رضي الله عنهها.

رحمه الله ورضي عنه ونفعنا به وأعاد علينا من بركاته.

مراجع الترجمة: الأعلام للزركلي، والمختصر الحاوي لغينانجار شعبان، والثبت الإندونيسي لننال عين الفوز، و

Syaikh Nawawi Al-Bantani Penghulu Ulama di Negeri Hijaz karya Amirul Ulum.

### لَمْحَةٌ عَنِ النَّاظِمِ صَاحِبِ ﴿ الْفَتْحِ الْمُبِينِ ﴾

هو الشيخ العلامة مصطفى بن عثمان القاروتي (غاروت – جاوى الغربية)، وكان معاصر اللعلامة محمد نووي البنتني (ت: ١٣١٤ هـ)، وكان بينه وبين الشيخ نووي محبة ومودة، له رضي الله عنه من المؤلفات:

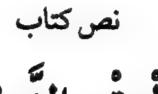
البنتني، يقع في ١٦ صفحات، طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي البنتني، يقع في ١٦ صفحات، طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١م، قال في مقدمة الكتاب: «أما بعد، فيقول المفتقر لفتوح الرحمن، الغبي الجاوي مصطفى بن عثمان: هذا شرح لطيف على رسالة الشيخ محمد نووي قدوة الجاويين، ليهتدي به المبتدي إلى سبيل المتوسطين، قد أمرني المرة بعد المرة أن أشرحها فامتثلت بالفتوحات الإلهية وسميته «اللمعة النورانية في الشذرة الجانية»، وبالله التوفيق»".

۲. «الفتح المبين منظومة الستين مسألة»، وهو قصيدة من بحر الطويل
 في ۱۲۹ بيتا، انتهى من نظمه سنة ۱۳۰۰ هـ، وقد شرحه العلامة

<sup>(</sup>١) أفاده الأستاذ غينانجار شعباني جزاه الله خيرا.

محمد نووي بن عمر البنتني بكتاب «العقد الثمين شرح على منظومة الستين مسألة المسهاة بالفتح المبين»، طبع الشرح مع الأصل في المطبعة الوهبية بمصر في أواسط جمادى الثاني سنة ١٣٥٥ هـ.





العِقْدِ الثَّمِيْنِ

شرح منظومة الستين مسألة المسهاة

«الفتح المبين»

نظم الشيخ مصطفى بن عثمان القاروتي

تأليف

الإمام محمد نووي البنتني (ت: ١٣١٤ هـ)





### [مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحمِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أفضلِ الخلقِ أجعين، وعلى آلِه وصحبِه والتابعينَ لهم بإحسانِ إلى يومِ الدينِ.
أمَّا بعدُ: فيقولُ الظالمُ لنفسِه المعترفُ بذنبِه محمد نووي الجاويُّ البنتيُّ: هذا شرحٌ على منظومةِ الستِّينَ مسألةً المساةِ بالفتحِ المبينِ، حرَّرها من نسخةِ سقيمةِ الفقيرُ مصطفى بنُ عثمانَ الجاويُّ القاروتُ، وسميتُهُ (الْعِقْدَ الثَّمِينِ) جعله اللهُ نافعًا للمبتدئين، آمين.

### (بِسْمِ اللهِ الرَّحْنِ الرَّحِيْمِ)

بدأ الناظمُ بالبسملةِ؛ لأنَّ اسمَ اللهِ تعالى يطردُ الشيطانَ ويدرُّ البركةَ، ولما رُوي عنِ ابنِ عباسٍ أنَّهُ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ يقولُ: " البركة، ولما رُوي عنِ ابنِ عباسٍ أنَّهُ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ يقولُ: " إذا قالَ المعلِّمُ للصبيِّ قُلْ بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ . . كتبَ اللهُ براءةً للصبيِّ، وبراءةً لأبوَيْهِ، وبراءةً للمعلِّم مِن النارِ».

قالَ الناظمُ:

(بَسدَأْتُ بِحَسْدِ اللهِ رَبِّ الْبَرِيَّسةِ

عَلَى نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ أَعْظَمِ نِعْمَةِ) (أَصَـلِي أُسَلِّمَنْ عَلَى مَيْدِ الْأَثَىا

مِ طُرَّا شَفِيْعِنَا غُنِيْ بِالْغَامَةِ) (وَآلِ وَأَصْحَابٍ وَتُبَاعِهِمْ بِدِيْد

نِ حَتَّ إِلَى قَرِيْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)

### (وَ يَعْدُ فَإِنَّ نَاظِمٌ لِقَصِيدةِ

تَفُوْقُ عُقُودَ الدُّرِّ فِي عُلْوِ رُثْبَةٍ)

والقصيدةُ: منظومةٌ أقلُّها سبعةُ أبياتٍ.

### (لِتَعْلِيْمِ أَطْفَالِ لِيَسْهُ لَ حِفْظُهَا

وَتَنْفَعَ لِلطُّلَّابِ حِبْنَ الْبِدَايَةِ

هذَا تعليلٌ لقولِه: «فإنّي ناظمٌ»، والضميرُ البارزُ والمستترُ يرجعَانِ للقصيدةِ.

### (حَوَى نَظْمُهَا سِتَيْنَ مَسْأَلَةً فَذَا

### يُبِيِّنُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ بِسُرْعَةِ)

والمرادُ بالستِّين مسألةً التكثيرُ لَا خصوصُ هذَا العددِ، وإنَّما خصَّ بالذكرِ؛ ترغيبًا للمبتدئِ ليرغبَ فِي تناولِ هذهِ المنظومةِ فيقدِّمُها على غيرها.

[المراد بالستين مسألة]

قولُه: «بسرعةِ» متعلِّقٌ بقولِه: «يُبَيِّنُ»، أيْ: فهذَا النظمُ يوضَّحُ مَا لَا بدَّ منهُ، أيْ: مَا لَا ينبغِي للمكلَّفِ أنْ يجهلَ فيهِ بكلامٍ مسرعٍ للوصولِ إلى الفهم.

ثُمَّ بيَّنَ مَا لَا بدَّ منهُ فِي معرفتِه بقولِه:

(فُرُوضٌ كَذَا سُنَنْ كَذَا مُبْطِلِلٌ أَتَى

عَلَى الْمَذْهَبِ النَّفِيْسِ لِلشَّافِعِيَّةِ)

والشافعيُّ أُمُّه: فاطمةُ بنتُ عبدِ اللهِ بنِ الحسنِ المثنَّى ابنِ الحسنِ السبطِ ابنِ فاطمةَ بنتِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم.

[نسب إمامنا الشافعي من جهة الأم]

(لِبَعْضِ الْمُجَاوِرِينَ فِي مَكَّةَ الْأَغَـرُ

تَوَلَّاهُ مَوْلَاهُ بِأَوْسَعِ رَخْسَةِ)

هذَا متعلقٌ بقولهِ: (نَظْمُهَا)، ومعنَى (الأغرُّ) أي: أشرفِ البلادِ وأعظمِهَا، ومعنى (تَوَلَّاهُ مَوْلَاهُ): أي: أعطَاهُ وأكرمَهُ، وهو دعاءً للناظمِ.

\*\*\*

(قواعد الإيمان)

أيْ: هذه أصولُ الإيهانِ بالله تعالى.

(فَوَاعِدُ إِيْهَانٍ ثَلَاثٌ وَعَشْدَةٌ

عَلَى الله فَاجْسِزِمْ أَنَّ رَبِّ الْبَرِيِّسِةِ)

(سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَالِمٌ مُتَكَلِّمٌ

وَحَيٌّ مُرِيْدٌ قَادِرٌ بَاقٍ بِالذَّاتِ)

(قَدِيْمٌ وَمَوْجُودٌ غَنِيٌ وَوَاحِدٌ

مُخَالِفُ ذَاتٍ وَصِفَةُ لِلْخَلِيْقَةِ)

أيْ: أصولُ إيهانِ باللهِ تعالَى ثلاثة عشرَ تجبُ لهُ تعالَى، فاجزمُ أيُّ اللكلفُ أنَّ خالقَ الخلقِ متصفٌ بسمع قديم قائم

بالذاتِ، ومتصف ببصرٍ كذلك، ومتصف بعلم قديم

قائم بالذاتِ محيطٍ بالواجبِ والجائزِ والمستحيلِ،

[الصفات الواجبة في

حق الله

تعالى]

ومتصفّ بكلامٍ قديمةٍ قائمةٍ بالذاتِ لا بروحٍ، ومتصفّ بقدرةٍ قائمةٍ بالذاتِ عامةِ التعلقِ للممكناتِ، ومتصفّ بإرادةٍ كذلك، ومتصفّ بالذاتِ عامةِ التعلقِ للممكناتِ، ومتصفّ بإرادةٍ كذلك، ومتصفّ بالقدمِ وهو سلبُ العدمِ السابقِ لوجودِه تعالى، ومتصفّ بالبقاءِ وهو سلبُ العدمِ اللاحقِ لوجودِه تعالى، ومتصفّ بالوجودِ الذاتِي، ومتصفّ بالغنى المطلقِ فلا يفتقرُ إلى ذاتٍ وموجِدٍ، ومتصفّ بالوحدةِ ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا فلا يشابِهُ ذاتٌ ذاته تعالى وصفةٌ صفته بالوجودِ ألذاتِي، عالى ولا يشاركُه أحدٌ في فعلِه تعالى، ومتصفّ بالمخالفةِ تعالى ولا يشاركُه أحدٌ في فعلِه تعالى، ومتصفّ بالمخالفةِ للموجوداتِ في الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ.

وإنَّما عبَّرَ الناظمُ بالأسماءِ الدالَّةِ على الذاتِ المتصفِ بتلكَ الصفاتِ . . ليسهلَ الفهمُ على المبتدئِ.

#### [صفات المعان]

ثمَّ إنَّ صفةَ الذاتِ مِنْ هذهِ الثلاثةَ عشرَ سبعةً، ولذَا قالَ الناظمُ:

### (وَسَبْعُ صِفَاتٍ وَاجِبَاتٍ لِرَبِّنَا

تُسمَّى الْمَعَانِيْ وَهٰيَ عِلْمٌ بِقُدْرَةِ)

(حَيَاةً وَسَمْعَ ثُمَّ بَصْرٌ كَلاَمُهُ

### تَعَالَى مُرِيْدُ مُنْكِنِ بِالْإِرَادَةِ)

أي: هذهِ السبعةُ تسمَّى صفاتِ المعانِي؛ لأَنَّ كلَّ واحدةٍ منهَا معنَّى أي: صفةٌ موجودةٌ في الخارجِ عَنِ الذهنِ قائمةٌ بذاتِه تعالى بحيثُ يمكنُ رؤيتُها لو كُشف الحجابُ.

#### [الصفات السلبية]

أما البواقِي فالخمسةُ، تُسمى صفاتٍ سلبيةً، وهي: القدمُ، والبقاءُ، والمخالفةُ للمخلوقاتِ، والغنَى عن الذاتِ والفاعلِ،

والوحدانية؛ لأنَّ حقيقة كلِّ واحدةٍ من هذهِ الخمسةِ انتفاءُ نقصِ الله تعالى، وهذه الخمسةُ أصولُ الصفاتِ السلبيةِ لأنَّما لَا تنحصِرُ؛ لأنَّ النقائصَ لَا نهايةَ لها، وكلُّها منتفيةٌ عنهُ تعالى.

#### [الصفة النفسية]

وَالواحدةُ - وهي الوجودُ - تُسمَّى صفةً نفسيةً؛ لأنَّهُ يدلُّ علَى نفس الذاتِ ولا يدلُّ على معنى زائدٍ عليها، فاللهُ تعالَى واجبُ الوجودِ لا يقبلُ العدمَ لا سابقًا ولا لاحقًا.

[الصفات المستحيلة على الله تعالى]

(وَأَضْدَادُهَا فِي حَقَّهِ مُسْتَحِيْلَةٌ

### وَجَازَ لَهُ إِنْجَادُ كُلُّ الْبَرِيَّةِ)

أي: وأضدادُ هذهِ الصفاتِ الثلاثةَ عشرَ مستحيلةٌ عليهِ تعالَى، وهي: العدمُ، والحدوثُ، والفناءُ، والماثلةُ للمخلوقاتِ، والافتقارُ إلى ذاتٍ وفاعلٍ، والتعدُّدُ في الذاتِ والصفاتِ وفي فعل الممكناتِ،

والعجزُ، وعدمُ الإرادةِ في فعلِ ممكنٍ، والجهلُ بشيءٍ، والموتُ، والصممُ، والعمَى، والبكمُ النفسانيُّ.

ويجبُ علَى كلِّ شخصٍ أن يعتقدَ على سبيلِ الإجمالِ أنهُ تعالَى متصفٌ بجميعِ الكمالاتِ التِي لَا يحصِيْهَا إلَّا هو وأنهُ منزَّهُ عنْ جميعِ النقائصِ التِي لَا يحصِيْهَا إلَّا هو وأنهُ منزَّهُ عنْ جميعِ النقائصِ التِي لَا يحصيهَا إلَّا هو.

#### [الصفة الجائزة لله تعالى]

والجائزُ لهُ تعالَى إيجادُ كلِّ ممكن كالخلقِ والرزقِ وغيرِهما، فلا ممكنَ إلَّا وهو حادثٌ بفعلِهِ تعالَى وفائضٌ مِنْ عدلِه تعالَى.

### (وَإِيْكَانُنَا بِالرُّمْسِلِ فَرَضٌ مُحَنَّمٌ

لِلاَ جَاءَ فِيْ نَصُّ الْكِتَابِ وَسُنَّةِ)

أي: الإيهانُ بالرسلِ فرضٌ لازمٌ لَا ترخيصَ فيهِ؛ لأنَّ كلامَ اللهِ في القرآنِ وكلامَ رسولِ الله في الأحاديثِ يدُلَّانِ على ذلكَ.

[الصفات الواجبة للرسل عليهم الصلاة والسلام] (وَحَقَّ هَمُمْ تَبْلِيْتُ مَا أُمِرُوا بِدِهِ وَصِدْقٌ وَعِصْمَةٌ كَذَا بِالْفَطَانَةِ)

أي: والواجبُ للرسلِ أربعُ صفاتٍ:

أحدُها: تبليغُ مَا أُمروا بتبليغِه للخلقِ، ودليلُ ذلكَ قولُه تعالى: 
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣]، فلمْ ينزلْ بعدَ هذهِ الآية حكمٌ منْ حلالٍ ولا حرامٍ، فلولا أنَّ الرسولَ بلَّغَ جميعَ الدينِ . . مَا أخبرَ اللهُ بكمالِ الدينِ لنَا؛ لأنهُ إذا كتمَ شيئًا كانَ ديننا ناقصًا فلا يخبرُ اللهُ بكمالِه.

وثانِيْهَا: الصدقُ فيهَا أخبرُوا بهِ مِنَ الأحكامِ ومنْ دعوَى الرسالةِ، ودليلُ ذلكَ: وقوعُ المعجزاتِ في أيدِيْهم، وهي بخلقِ اللهِ تعالَى، فاللهُ تعالَى لمْ يُجْرِ عادتَه مِنْ أولِ الدنيا إلى الآنِ بتمكينِ الكاذبِ مِنَ المعجزاتِ.

وثالثها: عصمتُهم ظاهرًا وباطنًا من التلبُّسِ بمنهيٌ عنهُ ولَوْ نهي كراهة أو خلاف الأولى، فهم معصومُون عن جميع المعاصِي ظاهرًا وباطنًا، ودليلُ ذلك: أنَّ كلَّ أمةٍ مأمورةٌ باتباع نبيها الذِي أُرْسِلَ إليها، ولا يصحُّ شرعًا أَنْ نُؤْمَرَ بمنهيٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الاعراف: ٢٨].

ورابعُها: الفطانةُ لإبطالِ الدعاوَى الباطلةِ من الخصومِ، فمنْ كانَ مغفَّلًا لَا تُمكنُهُ إقامةُ الحجةِ.

[الصفات المستحيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام] (وَ أَضْدَادُهَا هِيْ تَسْتَحِيْدُ لُ عَلَيْهِمُ

وَجَازَ لَهُمْ مَا جَازَ لِلْبَشِرِيْةِ)

(وأضدادُها هي تستحيلُ عليهمُ) أي: أضدادُ هذهِ الأربعةِ

يستحيلُ "عليهِم، وهي: الكذبُ فِي دعوَى الرسالةِ وفيهَا بلّغُوهُ عنِ الله، وكتهانُ ما أُمروا بتبليغِهِ، والخيانةُ بفعلِ منهيّ، والغفلةُ.

[الصفة الجائزة للرسل عليهم الصلاة والسلام]

(وجازَ لهم ما جازَ للبشريةِ) أي: والجائزُ للرسلِ: صفاتُ البشرِ التِي لَا تنقصُ بسببِهَا مراتبُهم العليَّةُ عندَ اللهِ كالأَكلِ والجوعِ والمرضِ والوقاعِ ونحوِ ذلك.

\*\*\*

 <sup>(</sup>١) هكذا في الأصل الذي اعتمدنا عليه، والمفروض أن يقال الستحيل، بدل اليستحيل، إلا إذا قدرنا الفاعل «كل منها»،
 والح أعلم.

(قواعد الإسلام)

أي: هذه مباني الإسلام.

قَوَاعِدُ إِسْلَامٍ بِخَمْسٍ شَهَادَةٍ

بِعَهْدٍ وَإِقْرَارِ النَّبِي بِرِمَسَالَةِ)

إِنَّامِ صَلَاةٍ ثُمَّ إِنْتَا زَكَاتِهِ

وَصَوْمٍ وَحَجُّ الْمُسْتَطِيْعِ لِكَعْبَةِ)

أي: مبانِي الإسلامِ مركَّبَةٌ مِنْ خمسٍ، فلا يتركبُ الإسلامُ مِنْ

غيرهَا.

الأولُ: شهادةُ متلبِّسٍ بتوحيدِ اللهِ تعالَى والإقرارُ برسالةِ سيدِنا محمدِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم، ومعنى العهدِ: توحيدُ الله تعالَى.

الثاني: إقامةُ الصلاةِ المكتوبةِ.

الثالث: إعطاءُ الزكاةِ لمستحقِّيها.

الرابعُ: صومُ رمضانَ حيثُ لَا عذرَ. الخامسُ: قصدُ القادرِ إلى الكعبةِ بحجُّ وعمرةٍ.

\*\*\*

### (باب الاستنجاء)

والاستنجاءُ: غسلُ موضعِ النجوِ، أي: الخرءِ، أوْ مسحُهُ بحجرٍ أو مدرٍ، والأولُ مأخوذٌ مِنْ (اسْتَنْجَبْتُ الشَّجَرَ إِذَا قَطَعْتُهُ مِنْ أَصْلِهِ)؛ لأنَّ الغسلَ يزيلُ الأثرَ، والثانِي من (اسْتَنْجَيْتُ النَّخْلَةَ إِذَا الْتَقَطْتُ رُطَبَهَا)؛ لأنَّ المسحَ لا يقطعُ النجاسةَ بلْ يبقَى أثرُهَا.

(وَيُوْجِبُ الإِسْتِنْجَاءَ كُلُّ مُلَوَّثٍ

وَ يَخُرُجُ مِنْ إِحْدَى السَّبِيْـلَيْنِ سَوْءَةِ)

(بِمَاءِ أَوِ الْأَحْجَارِ أَوْ كُلُّ جَامِدٍ

إِذَا طَاهِ رًا وَقَالِ عًا لِلنَّجَ اسَ إِ

(وَلَمْ يَكُ مَطْعُ وَمَّا وَلَا بِمُعَظَّمِ

وَلَا ذَا ابْتِ لَالِ وَاجِبُ بِثَلَاثَ فِي

أي: والاستنجاءُ واجبٌ من خروج كلُّ خارج من السوءةِ -وهي: الفرجُ للرجلِ والمرأةِ- إذَا لوَّثَ محلَّ خروجِه، ويكونُ الاستنجاءُ بهاء طهور أو بأحجار أو مَا يقومُ مقامَ الأحجارِ مِنْ كُلِّ جامد بشرطِ أنْ يكونَ طاهرًا قالعًا لِعَيْنِ النجاسةِ غيرَ مطعوم ومحترم ومَا فيه رطوبةٌ؛ فلَا يُجْزِئُ الاستنجاءُ بجميعِ المائعاتِ ولَا بجامدٍ بخسٍ كبعرٍ ومتنجسٍ خلافًا لأبِي حنيفةً في ذلك؛ فإنَّهُ جوَّزَ زوالَ النجاسةِ بكلِّ مائعِ مزيلِ كالخلِّ وماءِ الوردِ لَا الدهنِ وبنجسِ جامدٍ وبطاهرٍ متنجسٍ أيضًا، ولا بقصبٍ ناعمٍ بخلافِ جدورِه والمشقوقِ منهُ، فيجزئُ الاستنجاءُ بذلك؛ لأنَّهُ قالعٌ للنجاسةِ، ولا بمطعوم للإنسِ والجنِّ كالعظم، ولا بمحترم كمَا كُتب عليه شيءٌ من العلمِ المحترم وكفأرةٍ، ولا بهَا فيهِ رطوبةٌ.

والواجبُ فِي الاستنجاءِ بالحجرِ ونحوِه ثلاثُ مسحاتٍ تعمُّ كلُّ واحدةٍ منهَا جميعَ المحلِّ.

## [الدعاء عند دخول الحمام والخروج منه] (وَعِنْدَ دُخُولِ لِلْخَالَاءِ تَعَاوُدُنْ

### وَكُنْ حَامِدًا عِنْدَ الْخُرُوجِ لِسُنَّةِ)

أي: يُسن عندَ دخولِ محلِّ قضاءِ حاجتِه أَنْ يقولَ: (بِسْمِ اللهُ، اللهُ، اللهُ، إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْحُبُّثِ وَالْحُبَائِثِ)، وَلَا يُسَنُّ زيادةُ (الرَّحْمَٰنِ اللهُمَّ إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْحُبُّثِ وَالْحُبَائِثِ)، وَلَا يُسَنُّ زيادةُ (الرَّحْمَٰنِ اللهُمَّ اللهُمَّ اللهُ أَحْصَنُ مِن الشيطانِ، وعندَ خروجِه أَنْ الرَّحِيْمِ)، والمعنى: بسمِ الله أحصنُ مِن الشيطانِ، وعندَ خروجِه أَنْ يقولَ: (غُفْرَانَكَ، الحُمْدُ لللهُ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِي الْأَذَى وَعَافَانِيْ) كَمَا قُولِه: قالَه أكثرُ الأصحابِ، واقتصرَ القاضِي والبغويُّ على قولِه: (غُفْرَانَك).

\*\*\*

(باب فروض الوضوء) (فَرُوْضُ وُضُوْءِ مِنَّةُ نِيَّةٌ مَعَ انْد

خِسَالٍ لِوَجْدٍ ذَاكِرًا حَسَالَ نِيسَةٍ)

(وَغُسُـلُ لِوَجْهِ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِهِ

إِلَى مُنتَهَى الْأَذْقَانِ طُولًا بِعَادَةِ)

(وَمِنْ أَذْنَ لِلْأُخْرَى هُمَا بِالْوَتَدُ عَرْضَا

وَأُوجِبْ بِغُسْلِ الْجُزْءِ فِي كُلُّ وَجُهَةٍ)

(وَمَا فِيْهِ مِنْ شَعْرِ كَهَدْبِ وَحَـاجِبِ

وَعَنْفَقَةٍ عِلْدَارَ خَلَّهُ وَسَبْلَةٍ)

(وَ لِخِينَةً فَاغْسِلْ بَاطِنًا ثُمَّ ظَاهِرًا

وَظَاهِ مَ مُلْتَ فُ كَلِحْ يَهَ كَثُّ وَا

(وَغُسْلُ يَدَيْبِ مَعْ كِلَا مِرْفَقَيْهِمَا

وَمَسْحٌ لِيَعْضِ الرَّأْسِ أَوْ بَعْضِ شَعْرَةِ) (إِذَا مَدَّ لَمْ يَخُرُجُ عَنِ الرَّأْسِ وَاغْسِلَنْ

لِرِجْلَيْكَ مَعْ كَعْبَيْكَ مَعْ كُلُّ سِلْعَةِ)

أي: فروضُ الوضوءِ ستَّة:

الأولُ: نيةٌ عندَ أولِ جزءٍ من الوجهِ، وتكونُ بالقلبِ، وهو المرادُ بقولِه: ﴿ ذَاكِرًا حَالَ نِيَّةٍ ﴾.

والثاني: انغسالُ الوجهِ، وطولُه منْ منابتِ شعرِ الرأسِ إلَى تحت منتهَى الذقنِ، وعرضُه مَا بينَ الوتدَيْنِ.

وقوله: ﴿ الْأَذْقَانِ ﴾ إشارةٌ إلى ﴿ أَنَّهُ لُو خُلَقَ لَهُ وَجَهَانِ . . وجبَ غسلُهمَا إذَا كَانَا أَصَلَيَّيْنِ أَو كَانَ أَحَدُهما أَصَلَيًّا وَالآخرُ زَائدًا فَاشْتَبهَ الزَائدُ بِالأَصِلِّ.

<sup>(</sup>١) في الأصل: إلى إلى.

وقولُه: ﴿ بِعَادَةِ ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ الجبهة داخلةً فِي حدَّ الوجهِ وإنْ نبتَ عليهَا الشعرُ، وأنَّ مقدَّمَ الرأسِ ليسَ من الوجهِ وإن انحسرَ عنه الشعرُ.

ويجبُ غسلُ جزءٍ متصلٍ بالمغسولِ من كلِّ الجوانبِ، لأنَّ مَا لَا يتمُّ الواجبُ إلَّا بهِ فهو واجبُ.

ويجبُ غسلُ شعورِ الوجهِ من هدبِ -وهو النابتُ على الأجفانِ-، وحاجبٍ، وعنفقةٍ -وهي النابتةُ على الشفةِ السفلى-، وعذارِ -وهو المحاذِي للأذنَيْنِ بين الصدغِ والعارضِ-، وخدً - وهو الشعرُ النابتُ على الخدَّيْنِ-، وسَبَلَةٍ- وهي النابتةُ على الشفةِ العليا-، ولحيةٍ خفيفةٍ، وغسلُ بشرتِهَا، أمَّا لحيةُ الرجلِ وعارضاه الكثيفةُ والشعرُ الخارجُ عن حدِّ الوجهِ الكثيفِ ولَوْ من امرأةٍ وخشى الكثيفةُ والشعرُ الخارجُ عن حدِّ الوجهِ الكثيفِ ولَوْ من امرأةٍ وخشى . . فيجبُ غسلُه ظاهرًا وباطنًا ولو كثيفًا.

قولُه: (مُلْتَفُ) هو بأنْ يلتوي الشعرُ بنفسِه إلى غيرِ جهةِ نزولِه. والثالث: انغسالُ اليدينِ مع المرفقينِ.

والرابعُ: انمساحُ قليلٍ من جلدِ الرأسِ أو من شعرةٍ غيرِ خارجةٍ عن حدِّ الرأسِ من جهةِ نزولِها لو مُدَّتْ.

والخامسُ: انغسالُ الرجلَيْنِ معَ الكعبَيْنِ.

ويجبُ غسلُ جميعِ مَا فِي محلِّ الفرضِ من سلعةٍ وإنْ خرجَتْ عن حدِّ الفرضِ بطولهِا، وأُصْبُعِ زائدةٍ وإن خرجَتْ عنِ المحاذاةِ، وظفرِ وشعرِ وإنْ طالًا.

[سنن الوضوء]

(وَقُلْ مَا سِوَى ذَا نَحْوُ تَسْمِيَةٍ لَهُ

وَغُسْلِ لِكُفِّ بِالثَّلَاثِ بِسُنَّةِ)

أي: والأعمالُ التِي سوَى المذكورِ منَ الفروضِ سننٌ للوضوءِ، كتسميةِ أولِ الوضوءِ وهو غسلُ الكفَّيْنِ، أقلُها (بِسْمِ اللهِ)

وأكملُهَا (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ)، وغسلُ الكفِّ ظهرًا وبطنًا إلى الكوعِ قبلَ المضمضةِ والاستنشاقِ ثلاثَ مراتٍ إنْ تُيقِّنَ طهرُه، وإلَّا . . فيستحبُّ ستُّ غسلاتٍ.

\*\*\*

(باب نواقض الوضوء)

أي: الأسبابِ التِي ينتهِي بها الطهرُ.

(وَيَنْقُضُ خَسٌ خَسارِجٌ مِنْ سَبِيلِهِ

وَنَوْمٌ بِلَا تَمْكِيْنِ أَرْضٍ بِقَعْدَةٍ)

(وَغَيْبَةُ عَقْلٍ مِنْ جُنُـوْنٍ وَ سَكْـرَةِ

وَإِغْمَا وَلَمْسُ جِلْدِهِ جِلْدَ مَرْأَةِ)

(إِذَا كَانَ كُلُّ أَجْنَبًا كَانَ مُشْتَهِي

وَ مَسُّ لِفَرْجِ أَدَمِتُ بِرَاحَـــةِ)

أي: نواقضُ الوضوءِ خمسةٌ:

الأولُ: خروجُ الخارجِ يقينًا من حيِّ ولو من المنفتحِ في المعدةِ إِذَا كَانَ الأَصليُّ مسدودًا.

والثاني: نومُ غيرِ مُمكِّنِ الأليتَيْنِ من مقرِّه، فلَا ينقضُ نومُ مَنْ مكَّنَ ذلكَ إذَا لمُ يكُنْ بينَ بعضِ ٱليتَيْهِ ومقرِّه تجافٍ.

والثالثُ: زوالُ تمييزِ من أجلِ جنونٍ أو سكرٍ أو إغماءِ وإنْ لمُ يتعدَّ بذلكَ أو شُرْبِ دواءِ ولو لحاجةٍ.

والرابع: ملاقاة جلد الرجل بجلد المرأة يقينًا إذَا كَانَا كبيرَيْنِ يقينًا غيرَ مَحْرَمَيْنِ يقينًا، فلو شكّ في كونِ الملموسِ مثّلا رجلًا أو امرأة . . فلا نقض، ولو أخبرَ المتوضّئ عدلٌ بلمسٍ ناقضٍ له . . فلا نقض، والمرادُ بالكبير: مَنْ بلغ حدًا يُشتهى فيهِ عندَ أربابِ الطباعِ السليمةِ مِنَ النساءِ في الرجل ومِنَ الرجالِ في النساء.

والخامسُ: مَسُّ فرجِ آدميٌّ قُبُلٍ أو دُبُرٍ بجزءٍ من باطنِ راحةٍ وباطنِ أصابعَ ولَوْ كانَ عليهِ شعرٌ كثيرٌ فلا يعدُّ حائلًا ولَوْ فرجَ نفسِه، ولا ينبغِي للشخصِ أنْ يمسَّ فرجَه إلَّا لحاجةٍ.

\*\*\*

(باب فروض الغسل)
(فَرَائِضُ غُسُسلٍ هِيْ ثَلَاثُ فَنِيَّةٌ

وَإِيْصَالُ مَسَاءٍ كُلَّ جِلْدٍ وَشَغْرَةِ
وَرَبَاطِنَ أَذَنَيْهِ مَعَ أَلَحَرُقِ فِيْهِمَا
وَكُلَّ مَعَاطِهِ بِظَنَّ الْعُمُومَةِ

أي: فروضُ غسلٍ ثلاثةٌ: الأولُ: نيةٌ مقرونةٌ بأولِ مغسولٍ من البدنِ، يجبُ غسلُه دونَ

مَا يُنْدَبُ كباطنِ فم أو عينٍ أو أنفٍ.

والثانِي: وصولُ الماءِ إلَى جميع جسدِه حتَّى شعرِه الكثيفِ ظاهرًا وباطنًا وحتَّى باطن أذنيه، وهو: مَا يلِي الوجه، دونَ باطنِ الصماخ، فلَا يُطلب وصولُ الماءِ إليهِ، بل هو مكروةٌ إنْ تُوهِّمَ الضررُ وحرامٌ إِنْ يُحُقِّقَ، فيكفِي غسلُ مَا ظهرَ من الصماخ، وحتَّى الخرقِ فِي الأَذْنَيْنِ، وهوَ: مَا يُعَلَّقُ عليهِ نحوُ القرطِ، وحتَّى سائرِ معاطفِ البدنِ، وحتَّى مَا تحتَ قلفةِ الأقلفِ، فإنَّها فِي حكم الظاهرِ؛ لأنَّها مستحقةُ الإزالةِ، وحينئذِ إنْ أمكنَ فسخُها . . وجبَ إيصالُ الماءِ إلَى مَا تَحْتَهَا، وإلَّا. . وجبَتْ إزالتُها، فإنْ تعذَّرَتْ . . صلَّى كفاقدِ الطهورَيْنِ فيعيدُ الصلاةَ، هذَا فِي غسل الجنابةِ، أمَّا غسلُ إزالةِ النجاسةِ . . فلا يجبُ غيرُ غسلِ مَا أصابتُهُ، فلا يجبُ فسخُها للطوافِ مثلًا إذا تعذَّرَ، لأنَّ النجسَ لَا يصلُ إلَى مَا تحتَها. ويكفِي فِي ذلكَ كلُّه ظنُّ عموم الماءِ.

والثالث: غسلُ نجاسةٍ على أيّ عضوٍ كانَتْ ولَوْ معفُوًّا عنهَا، هذَا إذَا كانَتْ عينيَّةً لمْ تزُلُ أوصافُها بغسلةٍ واحدةٍ، وإلّا . . فلا يُشترط.

وأركانُ الغسلِ هي غيرُ إزالةِ النجاسةِ، أمَّا هي . . فشرطُ. هذَا فِي غسلِ الميتِ . . فالنيةُ فيهِ مندوبةٌ، هذَا فِي غسلِ الميتِ . . فالنيةُ فيهِ مندوبةٌ، وإنَّمَا الواجبُ فيهِ تعميمُ جسدِ الميتِ بالماءِ، لكنْ إذَا لمْ يمكنْ غسلُ مَا تحتَ القلفةِ . . لَا تُزَالُ؛ لأنَّ إزالتَها تُعَدُّ إزراءً بالميتِ، بلْ يُتيمَّمُ بدلًا عمَّا تحتَها ويُصلَّ عليهِ للضرورةِ وسترًا للميتِ كمَّا قالَه ابنُ حجرٍ.

[سنن الغسل]

(وَقُلْ مَا سِوَى ذَا سُنَّةً كُوضُ وَيِهِ

مَضْمُضِهِ اسْتِنْشَاقِهِ دَلْكِ غَسْلَةِ)

أي: مَا سوَى المذكورِ سننٌ للغسلِ، ولَا تفوتُ بالفراغِ منهُ؛ لأنَّه لَا ترتيبَ لَهُ، بخلافِ الوضوءِ.

وذلك: كالوضوء قبل الغسل أو في أثنائِه أو بعدَه، وكالمضمضة والاستنشاق زيادة على الوضوء المشتمل عليْهِمَا، فهما شُتتَان عندَنا كمالكِ، وواجبَان عندَ أحمد في الغسل والوضوء، وعند أبي حنيفة فرضان في الغسل وستتان في الوضوء، وكدَلْكِ عند كل غسلة وفاقًا لأبي حنيفة وأحمد، وخروجًا من خلافِ مَنْ أوجبة كمالكِ، وذلك بأنْ يَدْلُكَ مِنْ بدنِه مَا وصلَتْ إليهِ يدُهُ، ولا يستعِيْنُ على غير مَا وصلَتْ إليهِ يدُهُ، ولا يستعِيْنُ على غير مَا وصلَتْ إليهِ يدُهُ بخرقة ونحوها كما هو المعتمدُ عند المالكيّة.

\*\*\*

(باب ما يحرم بالحدث الأصغر والمتوسط والآكبر) (وَ يَعَرُمُ بِالْأَخْدَاثِ أَشْيَاءُ خَسَةً

صَلَاةً طَوَافٌ ثُمَّ خُطْبَةً جُمْعَةِ)

(وَمَسَّ لِقُرْآنِ كَذْلِكَ حَسْلُهُ

إِذَا لَمْ يَكُنُ نِ لِلْغَيْرِ بِالتَّبَعِيَّةِ)

أي: يحرمُ بالحدثِ خمسةُ أشياءَ:

أحدُها: الصلاة ، فتحرم ولا تصحُّ ولَوْ مع الجهلِ أو النسيانِ ابتداء ودوامًا، ويُستثنى دائم الحدثِ، فإنها تصحُّ منه ولا تحرم ، وكذَا فاقدُ الطهوريْنِ، أي: الماء والترابِ، كأنْ كانَ في صحراء وليسَ فيها إلا حجرٌ أو رملٌ فقط ، أو محبوسًا في محلٌ فيهِ ترابٌ نديٌ لا يمكنُ تجفيفُه، فإنَّه بصلي الفرض وجوبًا ويُعِيدُ، وكذَا مَنْ خيرِي أن يُظنَّ بهِ سوءٌ، فإنَّه يأتِي بأفعالِ الصلاةِ منْ غير نيةٍ ولا حرمة عليهِ.

وثانِيها: الطوافُ بالبيتِ ولَوْ فِي ضمنِ نسكِ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ الصلاةِ فِي اشتراطِ الطهرِ والسترِ، لَا فِي الكلامِ والأكلِ.

وثالثُها: خطبةُ الجمعةِ؛ لأنَّها فِي معنَى الصلاةِ بناءً علَى القولِ بأنَّها بدلٌ مِنْ ركعتَيْنِ.

ورابعُها: مشَّ المصحفِ ولَوْ بسنِّ وظفرِ وبحاثلِ ولَوْ ثَخِيْنَا حيثُ يُعدُّ مَاسًا لهُ؛ لأنَّهُ يخلُّ بالتعظيم.

وخامسُها: حملُ المصحفِ إلّا أنْ يكونَ تابعًا للمتاعِ وإنْ لمْ يصلُحْ للاستتباعِ كخيطٍ، وذلكَ بأنْ يحملَ المصحفَ معلَّقًا فِي الخيطِ لتلَّا يكونَ ماسًّا للمصحف، فيحلُّ الحملُ إنْ لمْ يقصدُ حملَه فقطْ بأنْ قصدَ المتاعَ وحدَهُ أو هُوَ معَهُ أو أَطْلَقَ؛ لعدمِ الإخلالِ بحر متِهِ حينتُذِ، وفي قصدِ واحدٍ لا بعينِه خلافٌ.

واعتمدَ الرمليُّ جوازَ حملِ حاملِ المصحفِ. ويجوزُ حملُه فِي تفسيرٍ إنْ كانَ التفسيرُ أكثرَ يقينًا.

ويجوزُ حملُ الدراهمِ الأحدية والتهائم. وكحملِه تحريكُه منْ مكانٍ إلَى آخرَ فيحرمُ كمَا قالَهُ الرمليُّ فِي «عمدةِ الرابح».

ولو خافَ ضياعَهُ . . جازَ حملُه ولَوْ فِي حالِ تغوُّطِه.

(وَمَعْ لَمْ لِذِهِ ثَلَاثَةً بِالْجُنَابَةِ

قِسرَاءَةُ قُسرُآنِ وَلَوْ بَعْضَ آيَسِةِ)

(سِوَى مَا مِنَ الْأَذْكَارِجَاءَتْ تَبَرُّكًا

تَرَدُّدُهُ فِي مَسْجِدِ لُبْثُ لَخَظَةِ)

أي: يحرمُ بالجنابةِ ثمانيةُ أشياء: الخمسةُ المتقدمةُ، وسادسُها: قراءةُ القرآنِ باللفظِ ولو بعضَ آيةٍ ولو كانَ ذلكَ البعضُ حرفًا واحدًا حيثُ أتى بهِ بِنِيَّةٍ كونِه من القرآنِ كأنْ نوى القراءةَ وأتى بالباءِ قاصدًا أنَّهَا من (بسمِ اللهِ) مثلًا فيحرمُ؛ لأنَّهُ نوى معصيةً وشرعَ فيها، ولَوْ

كَانَ يَقرُّرُ فِي كَتَابِ فَقَهِ أَو غيرِه فيهِ احتجاجٌ بآيةٍ فيحرمُ قراءتُها عليهِ، لاَنَهُ يقصدُ القرآنَ بالاحتجاج.

ويُستثنَى منَ الحرمةِ مَا يُتبرَّكُ بهِ كالبسملةِ عندَ إرادةِ الأكلِ والجماع واللبس ونحوِها، والتحميدِ عقبَ ذلكَ، وكقولِه عندَ المصيبةِ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [سورة البقرة: ١٥٦]، وقولِه عندَ ركوبِ الدابةِ أو السفينةِ ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَاذَا وَمَا كُنَّا لَهُر مُقْرِنِينَ ٣ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ١٥ اسررة الزخرف: ١٣-١٤، يقولُ ذلكَ حالَ كونِه قصدَ الذكرَ فقطْ ولَوْ فِي أُولِ القراءةِ فقطْ أُو أُطلقَ كَأَنْ جَرَى ذَلَكَ عَلَى لَسَانِهِ مَنْ غَيْرِ قَصَدِ لَتَبُرُّكِ وَلَا قَرَاءَةٍ، وَإِنَّهَا لَمُ يحرم الإطلاقُ؛ لأنَّهُ لَا يُعطى حكمَ القرآنِ عندَ وجودِ الصارفِ إلَّا بالقصدِ، أمَّا إذًا قصدَ القرآنَ وحدَه أو هُوَ معَ الذكرِ أو قصدَ واحدًا لَا بعينِه . . فإنَّ ذلكَ يحرمُ، وإنَّما يحرمُ قصدُ المعيَّةِ هنَا؛ لأنَّ القراءةَ معنَّى لَا يصلحُ للاستتباع، بخلافِ المتاع، فإنَّهُ جرمٌ يصلحُ لذلكَ.

وسابعُها: تردُّدٌ فِي مسجدٍ ولو مشاعًا، ومنهُ: أنْ يدخلَ لأخذِ حاجةٍ ويخرجَ من البابِ الذِي دخلَ منهُ منْ غيرِ وقوفٍ، بخلافِ المرورِ بهِ بأنْ كانَ لهُ بابَانِ، فدخلَ من أحدِهما وخرجَ من الآخرِ، فلا يحرمُ.

وثامنُها: مكثُ بالغِ فِي المسجدِ ولو بقدرِ الطمأنينةِ. وكالمسجدِ هواؤُه وجدارُه وسِرْدَابٌ تحتّهُ وجناحٌ بجدارِهِ.

(وَمَعْ هٰذِهِ يَحْرُمْ بِحَيْضٍ صِيَامُــهَا

كَذَاكَ طَلَاقٌ وَطُوهُمَا قَبْلَ غَسْلَةٍ)

وَغَسْلُ عِبَادَةٍ كَلْدَاكَ تَمَتُّعٌ

بِهَا بَيْنَ شُرَّةِ الْمَرَاةِ وَرُكْبَ فِي

أي: يحرمُ بالحيضِ والنفاسِ ثلاثةً عشرَ: الثهانيةُ المتقدمةُ، وتاسعُها: صومٌ ابتداءً ودوامًا كأنْ طرأً علَى المرأةِ حيضٌ ونفاسٌ وهي صائمةٌ، ويجبُ قضاؤُه بأمرِ جديدٍ.

وعاشرُها: طلاقً لمدخول بها غير حاملٍ مُطلَّقة بلا عوضٍ منها كها لو طلَّقها بسؤالها بلا عوضٍ أو بعوضٍ من غيرِها، بخلافِ الطلاقِ من الحكمَيْنِ والمولَّى فإنَّهُ واجبٌ فلا حرمة فيه، وإنَّها يحرمُ ذلكَ لتضرُّرِ الحائضِ والنفساءِ بطولِ مدةِ العدَّةِ؛ لأنَّ زمنَ الحيضِ والنفاسِ الفاضلَ بعدَ الطلاقِ لا يُحسب من العدة؛ لأنَّها إنَّها تشرعُ بعدَ انقطاعِها.

وحادِي عشرِها: وطءٌ ولَوْ بحائلٍ ثخينٍ قبلَ غسلٍ ولو بعدَ الانقطاعِ.

وثاني عشرِها: طهرٌ عنْ حدثٍ أو لعبادةٍ؛ للتلاعبِ، بأنْ تتوضَّأ المرأةُ أو تتيمَّمَ أو تغتسلَ للجمعةِ إلَّا أغسالَ الحجِّ والعمرةِ والعيدِ والكسوفِ والغسلَ لحضورِ الجهاعاتِ.

وثالثَ عشرِها: التقاءُ البشرتَيْنِ ممَّا بينَ السرةِ والركبةِ وإنْ كانَ بدونِ شهوةٍ، وعلَى هذَا لو مسَّ الرجلُ ذلكَ بسنَّه أو شعرِه أو

ظفرِه . . لم يحرمْ، لكن قالَ الشبراملسيُّ: والذِي يظهرُ الحرمةُ؛ لأنَّ مَنْ حَمَى حولَ حِمَى يُوشَكُ أنْ يقعَ فيهِ.

وكلُّ هذهِ المحرماتِ تحرمُ قبلَ الطهرِ ولو بعدَ انقطاعِ الدمِ إلَّا الصومُ والطلاقُ، فيحِلَّانِ بعدَ الانقطاعِ وقبلَ الطهرِ

\*\*\*

(باب التيمم) (يُبِينَـــــــُ وُجُـوْدُ الْعُذْرِ فِعْـلَ بَيَمُـــم

وَيُجْزِيْ عَنِ اسْتِعْمَالِ مَا وَلِعِلَّهِ

(بِشَرْطِ دُنُحُوْلِ الْوَفْتِ مَعْ طَلَبٍ لِسَا

ثُرَابِ طَهُودٍ ذِي غُبَادٍ لِصِحَّةِ)

أي: والذِي يُجُوِّزُ التيممَ عذرٌ حسيٌّ أو شرعيٌّ، فالحسيُّ كأنْ الم يجدِ الماءَ وكأنْ يتيممَ لشدة بردٍ فيجبُ عليهِ القضاءُ، والشرعيُّ كأنْ يخافَ منِ استعمالِ الماءِ على ذهابِ منفعةِ عضوٍ أو نقصِها أو يخافَ مِنْ حصولِ مرضٍ لَا يُحتملُ عادةً أو شينٍ كثيرٍ فِي عضوٍ ظاهرٍ عندَ الحدمةِ كالقدمينِ إلى أنصافِ الساقينِ والوجهِ واليدَيْنِ أو يخافَ طولَ مدةِ البرءِ وإنْ لم يَزِدِ الألمُ وهو قدرُ وقتِ المغربِ، أو يحتاجَ إلى الماءِ لطبخ لحم وعجنِ دقيقٍ فِي الحالِ أوْ يعلمَ ذُو النوبةِ من مزدحين على

نحوِ بثرٍ أنَّه لَا تنتهِي إليهِ النوبةُ إلَّا بعدَ الوقتِ، فإنَّهُ يصلَّى في الوقتِ بلا إعادةٍ، فالعذرُ الشرعيُّ لا إعادةً فيهِ مطلقًا. أمَّا الحسيُّ فيفصَّلُ فيهِ بلا إعادةٍ، فالعذرُ الشرعيُّ لا إعادةً فيهِ مطلقًا. أمَّا الحسيُّ فيفصَّلُ فيهِ بينَ كونِ المحلِّ يغلبُ فيه فقدُ الماءِ أو يستوِي فيهِ الفقدُ والوجودُ فلا يجبُ الإعادةِ، أو يغلبُ فيهِ وجودُ الماءِ فتجبُ الإعادةُ.

#### [شروط صحة التيمم]

وشروطُ صحةِ التيممِ ثلاثةٌ، الأولُ: دخولُ وقتِ العبادةِ التِي يتيممُ لهَا معَ العلمِ بدخولِه يقينًا، وبهِ قالَ أحمدُ ومالكُ، وقالَ أبُو حنيفةَ: يصحُّ التيممُ قبلَ دخولِ الوقتِ؛ لأنَّهَا طهارةٌ مطلقةٌ.

الثاني: طلبُ الماءِ بعدَ دخولِ الوقتِ يقينًا أو ظنًا، ولا يجبُ إلا بشروطٍ أربعةٍ: أنْ لَا يتيقَّنَ عدمَ الماءِ، وأنْ يكونَ تيمُّمُه للفقدِ لَا للمرضِ، وأنْ لَا يحتاجَ الماءَ لنحوِ عطشٍ، وأنْ لَا يكونَ هناكَ مانعٌ كسبع ونحوهِ.

الثالث: ترابٌ خالصٌ طهورٌ جافٌ ذُو غبارٍ ليتعلقَ بالوجهِ واليدَيْنِ.

[أركان التيمم]

(فَرَائِضُ أَمِي نِيَّةً لِاسْتِبَاحَةٍ

وَمَسْحٌ لِوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِرُنْبَةِ)

أي: أركانُ التيمُّم سبعةٌ:

الأولُ: ترابٌ.

الثاني: نقلً.

الثالث: قصدٌ.

الرابعُ: نيةٌ.

فالنقلُ هو: تحويلُ الترابِ، والقصدُ هو: قصدُ المسحِ بهِ، والنيةُ هو: أنْ ينويَ الاستباحة، فينوِي حِلَّ فعلِ شيءٍ مفتقرٍ إلَى الطهارةِ.

الخامسُ: مسحُ الوجهِ بالتعميمِ فِي المسحِ للوجهِ حتَّى ظاهرِ لحيتِه والمقبلِ مِنْ أنفِه علَى شفتَيْهِ.

السادسُ: مسحُ اليدينِ معَ المرفقَيْنِ خلافًا للقديمِ القائلِ بِأَنَّ الواجبَ مسحُ الكفَّيْنِ.

والسابعُ: الترتيبُ بينَ العضوَيْنِ ولَوْ كانَ التيمُّمُ عن حدثٍ أكبرَ أوغسلِ مسنونٍ أو وضوءٍ كذلكَ.

[منن التيمم]

(وَسُنَّتْ مُوَالَاةً وَتَخْفِيْفُ ثُرْبَةٍ

### وَتَسْمِيانَةُ تَيَامُنُ الْيَدُ بِغُرَةِ)

وسننُ التيمُّمِ كثيرةٌ، منهَا: موالاةٌ، أي: تتابعُ المسحِ بتقديرِ العضوِ الممسوحِ مغسولًا، هذَا فِي حقِّ السليمِ، أمَّا صاحبُ الضرورةِ . . فهي واجبةٌ، وقد تجبُ فِي طهرِ سليمٍ أيضًا وضوءًا كانَ أو تيمُّكا أو غسلًا إذَا ضاقَ وقتُ الفريضةِ .

ومنهَا: تخفيفُ الترابِ قبلَ المسحِ، أمَّا مسحُه عنْ أعضاءِ التيمُّمِ بعدَ الفراغِ . . فالأفضلُ أنْ لا يفعلَه حتى يفرغَ من الصلاةِ . ومنهَا: تسميةٌ أولَ التيممِ ولو لجنبٍ، ويأتِي بهَا بقصدِ الذكرِ أو لا بقصدِ شيءٍ .

ومنها: تقديمُ أعلَى الوجهِ علَى أسفلِه وتقديمُ اليدِ اليمنَى علَى اليسرَى.

ومنهَا: الغرةُ والتحجيلُ واستقبالُ القبلةِ، وأَنْ لَا يرفعَ يدَه عنِ العضوِ حتَّى يتمَّ مسحُه، وتخليلُ الأصابعِ بعدَ مسحِ اليدَيْنِ بالتشبيكِ، هذَا إِنْ فرَّقَ أصابعَه فِي الضربةِ الثانيةِ، وإلّا وجبَ التخليلُ في المسحةِ الثانيةِ.

[مبطلات النيم] (وَيُطْلَانُهُ رِدَّةُ وَمَا يُبْطِلُ الْوُضُـوْ

وَتَجْدِيْكُهُ فَرْضٌ لِكُلُّ فَرِيْضَةِ)

### (يُصَلِّي بِهِ مَا شَاءَهُ مِنْ نَوَافِلِ

### مُتَابِعَةِ لِلْفَرْضِ أَوْ كُلُّ سَاعَةٍ)

أي: يُبطِلُ التيممَ مَا أَبطلَ الوضوءَ إِنْ كَانَ التيممُ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ، أَمَّا لُو كَانَ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ . . فإنَّهُ لَا يبطلُه ذلك، فلَهُ أَنْ يستبيحَ بهِ قراءةَ القرآنِ والمكثَ فِي المسجدِ والتردُّدَ فيهِ حتَّى يطرأً عليهِ حدثٌ أكبرُ.

وممَّا يبطلُهُ أيضًا: مَا لو وجدَ الماءَ فِي صلاةٍ تسقطُ بالتيممِ وهو مسافرٌ قاصرٌ فنوى إتمامَها، فتبطلُ مسافرٌ قاصرٌ فنوى الإقامة أو كانَتْ مقصورة فنوى إتمامَها، فتبطلُ ببطلانِ تيشَّمِهِ؛ تغليبًا لحكمِ الإقامةِ ولأنَّ الإتمامَ كافتتاحِ صلاةٍ أخرَى.

وممَّا يبطلُه أيضًا: الردةُ ولو صورةً كالواقعةِ مِنَ الصبيِّ، بخلافِ وضوءِ السليمِ وغسلِه، فإنَّهُمَّا لَا يبطلَانِ بهَا لكنَّهُ فِي الأثناءِ

يحتاجُ لنيةٍ لَمَا بقيَ، أمَّا وضوءُ صاحبِ الضرورةِ وغسلُه فكالتيمُّمِ فيبطلان بهَا.

ولا يصلّي بتيمُّم واحدٍ فرضَيْنِ عينًا بلْ فرضًا واحدًا عينيًّا فقطْ ولو منذورًا وصلاةً صبيِّ إلَّا لو نذرَ التراويحَ فيكفِي فِي الجميعِ تيممُّ واحدٌ؛ لأنَّ وجوبَ السلامِ منْ كلِّ ركعتَيْنِ لَا يُحْرِجُهَا عنْ كونِها صلاةً واحدةً؛ لأنَّها طُلِبَتْ كذلكَ كما اعتمدَه الشبراملسيُّ، ويجوزُ أنْ يصليَّ بالتيممِ الذِي استباحَ بهِ الفرضَ مَا شَاءَ مِنَ النوافلِ ميواءٌ المؤقتة والمطلقة.

\*\*\*

### (كتاب أحكام الصلاة)

[شروط وجوب الصلاة]

### (شُرُوطُ وُجُوبٍ لِلصَّلَاةِ بِأَرْبَعِ

بُلُوْغٍ وَ إِسْدَلَامٍ وَ عَفْدٍ نَقَدَاوَةٍ )

فلا تجبُ الصلاةُ على غيرِ البالغِ ذكرًا كانَ أو غيرَه، ولا قضاءً عليهِ إذَا بلغَ، ولا على كافرٍ أصليِّ ولَوْ حربيًّا ولا ينعقدُ منهُ القضاءُ إذَا أسلم، ولا على مجنونٍ ومغمًى عليهِ وسكرانَ، فإنْ تعدَّوْا . . وجبَ القضاءُ، وإلَّا . . فلا، ولا على حائضٍ ونُفَسَاءَ ولا قضاءَ عليهمَا حتَّى لا تقضِي المرتدَّةُ زمنَ الحيضِ والنفاسِ الذِي وقعَ فِي عليهمَا حتَّى لا تقضِي المرتدَّةُ زمنَ الحيضِ والنفاسِ الذِي وقعَ فِي الردةِ، بلْ يحرمُ عليها القضاءُ.

[شروط صحة الصلاة]

(شُرُوطُ لِصِحَةٍ تُعَدُّ ثَمَانِيَة

فَتَمْيِدُ مَعْ عِلْمِ افْتِرَاضِ الْفَرِيْضَةِ)

(وَتَمْيِيزُ مَفْرُوضَاتِهَا مِنْ أَدَابِهَا

وَعِلْمُ دُخُولِ الْوَقْتِ مَعْ سَنْرِ عَوْرَةِ)

(وَعَوْرَهُ أَنْثَى حُرَّةٍ كُلِّ خِسْمِـــهَا

سِوَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَالضَّدُّ أَثْبِتِ)

(تَوَجُّــةُ قِبْسَلَةٍ لِغَيْرِ عَــوَاجِـــزِ

وَنَفْلٍ لِمَنْ فَقَدْ مَهَاعَ الْمُنَا الْمُنَادَاةِ)

(وَطَهُرٌ مِنَ الْحَدَثُ كَذَا مِنْ نَجَاسَةٍ

بِجِسْم وَنُوبِ أَوْمَكَانِ الْعِبَادَةِ)

أي: شروطُ صحةِ مباشرةِ الصلاةِ ثمانيةٌ:

الأولُ: التمييزُ بأنْ يصيرَ الشخصُ بحيثُ يأكلُ وحدَه

ويشربُ وحدَه ويستنجِي وحدَه.

الثاني: علمُ كونِ الصلاةِ المفروضةِ فرضًا، وهذَا لَا بدَّ منهُ فِي حَقِّ العامِّي وغيرِه؛ فلا تصعُّ صلاةُ مَنْ جهلَ كونهَا فرضًا.

الثالثُ: تفصيلُ فرائضِ الصلاةِ مِنْ سننِهَا، لكنْ تصحُّ صلاةً مَنْ يعتقدُ أنَّ جميعَ أفعالِها فرضٌ وصلاةُ العامِّي الذِي يعتقدُ أنَّ بعضَها فرضٌ وبعضُها سنةٌ بشرطِ أنْ لَا يعتقدَ الفرضَ نفلًا.

الرابعُ: معرفةُ دخولِ الوقتِ يقينًا أو ظنًا ناشئًا عنِ اجْتهادٍ. الخامسُ: سترُ عورةِ بجرم طاهرٍ يمنعُ إدراكَ لونِ البشرةِ بأنْ لا يُعرَفَ بياضُهَا مِنْ نحوِ سوادِهَا فِي مجلسِ التَّخَاطِبِ.

وعورةُ الحرةِ: جميعُ بدنها إلَّا الوجهَ والكفَيْنِ إلَى الكوعَيْنِ ظهرًا وبطنًا، وعورةُ الذكرِ والأمةِ ولَوْ مُبَعَّضَةً: مَا بينَ السرةِ والركبةِ، وهذَا هوَ المشارُ إليهِ بقولِه (وَالضَّدَّ أَنْبِتِ) أي: اذكرْ ضدَّ أنثَى حرةٍ، فضدُّ الأنثَى هو الذكرُ، وضدُّ الحرةِ هي الأمةُ.

السادسُ: توجُّهُ للقبلةِ بجميع عرضِ البدنِ فِي القبامِ والقعودِ، وبجملةِ البدنِ فِي الركوعِ والسجودِ إلَّا للعاجزِ عنِ التوجُّهِ؛ كعاجزٍ لمْ يجِدْ مَنْ يُوجِّهُهُ، ومربوطٍ إلى غيرِ القبلةِ، وغريقِ على لوحٍ لا يمكنهُ الاستقبالُ، وخائفٍ من نزولِه عنْ راحلتِه على نفسٍ أو مالٍ أو انقطاعًا عَنْ رفقةٍ، فيصليِّ مَنْ ذُكِرَ على حسبِ حالِه ويعيدُ؛ لندرةِ ذلكَ، وإلَّا فِي نفلٍ يُفْعَلُ فِي السفرِ ولَوْ قصيرًا بأنْ يخرجَ الله عمل لا يلزمُه فيهِ الجمعُ لِعدم سماع نداءِ الجمعةِ.

ويجوزُ تركُ الاستقبالِ لقتالٍ جائزٍ ودفع صائلٍ وهربٍ مِنْ حريقٍ وسيلٍ وسبعٍ وحيَّةٍ ونحوِ ذلكَ حيثُ لمْ يمكنْهُ المنعُ ولَا التحصُّنُ بشيءٍ ولا إعادةَ عليهِ، سواءٌ كانتْ الصلاةُ فرضًا أو نفلًا، وهذَا كلَّه عند ضيقِ الوقتِ لا عند اتساعِهِ مَا دامَ يرجُو الأمنَ. السابعُ: طهارةُ البدنِ عنِ الحدثِ غيرِ حدثِه الدائم.

الثامنُ: طهارةُ البدنِ ولَوْ داخلَ أَنفِه أَو فمِه أَو عينِه أَو أَذنِه والملبوسِ ومكانِ الصلاةِ عنِ النجسِ الذِي لَا يُعفَى عنْهُ.

\*\*\*

(باب أركان الصلاة) (فروضُ الصَّلَاةِ عَشْرَةٌ وَثَمَانِيَةَ

فَتَكُسِيْرُ إِحْسَرَامٍ قَسَرَانَا بِنَيَّةِ. (قِيسَامٌ لِقَسادِرِ وَفَاتِحَةٌ كَسِنَا

رُكُوعٌ مَعَ الطَّمْنَانِ فِيْهِ بِلَحْظَةِ)

(وَعَوْدٌ مَعَ الشُّكُونِ وَالسَّجْدَتَانِ مَعْ

طُمَأْنِيْنَةِ جَلْسَة لِتَيْنِ سَكِيْنَةِ)

(جُلُوسُ أَخِيْرِ بِاقْتِرَانِ تَشَهَّدِ

صَلَةٌ عَلَى النَّبِيِّ مِفْتَاحِ جَنَّةِ)

(وَقَصْدُ الْخُرُوجِ مِنْ صَلَاةٍ تَحَــلُّلُ

بِتَسْلِيْمَةِ أُولَى وَتَرْتِيْبِ رُتْبَةِ

أي: أركانُ الصلاةِ ثمانيةً عشرَ:

أحدُها: تكبيرُ تحرُّمٍ، وهو: (اللهُ أَكْبَرُ)، فلا تنعقدُ الصلاةُ إلَّا بالإتيانِ بهذَا اللفظِ، وإليهِ ذهبَ مالكٌ وأحمدُ، وقالَ أَبُو حنيفةَ: تنعقدُ بكلُ لفظٍ يُقْصَدُ بهِ التعظيمُ.

وثانِيها: نيةٌ مقرونةٌ بالتحرُّمِ بأنْ يستحضِرَ فِي ذهنِه هيئةَ الصلاةِ إجمالًا، ويقصدَ فعلَها، ويُعَيِّنَهَا من ظهرٍ أو عصرٍ أو قصرٍ، وينويَ الفرضيَّة ولو فِي المنذورةِ والمعادةِ، ثمَّ يقرِنَ هذَا المستحضَرَ إجمالًا بأيِّ جزءٍ منْ أجزاءِ التكبيرِ.

وثالثُها: قيامٌ في الفرضِ لقادرٍ ولو بمعينٍ، ويحصلُ بنصبِ ظهرٍ ولَو باستنادٍ إلى شيءٍ كجدارٍ، فلا يضرُّ إطراقُ الرأسِ بلْ يُسَنُّ. ورابعُها: قراءةُ فاتحةٍ حفظًا أو تلقينًا أو نظرًا في المصحفِ في قيامٍ كلِّ ركعةٍ لكنَّ المسبوقَ يتحمَّلُهَا عنهُ الإمامُ إنْ لمُ يكنُ محدِثًا، ولا أميًا، ولا في ركعةٍ زائدةٍ، ولا في الركوعِ الثانِي من صلاةِ الكسوفِ،

وقالَ أَبُو حنيفةً: لَا يجبُ علَى المأمومِ قراءةٌ، ووافقَهُ أحمدُ ومالكُ فِي الجهرِيَّةِ كَمَا نقلَهُ المطريُّ عن المناويِّ.

وخامسُها: ركوعٌ، والواجبُ فيهِ للقائمِ أَنْ ينحنيَ انحناءُ خالصًا حتَّى تصلَ كفَّاه إلى ركبتَيْهِ إِنْ كَانَ سليمَ اليدَيْنِ والركبتَيْنِ، وشُرِعَ الركوعُ فِي عصرِ صبيحةِ الإسراءِ، أمَّا الظهرُ . . فصلَّاهَا صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بغيرِ ركوعٍ كالصلاةِ التِي كَانَ يصلِّيْهَا قبلَ الخمسِ وسادسُها: طمأنينةُ الركوعِ بأَنْ تسكنَ الأعضاءُ قبلَ رفعِ رأسِه للاعتدال.

وسابعُها: اعتدالٌ بأنْ يعودَ لَمَا كانَ عليهِ قبلَ ركوعِه منْ قيامٍ أو قعودٍ.

وثامنُها: طمأنينةُ الاعتدالِ بأنْ تسكنَ أعضاؤُه قبلَ هُوِيّهِ للسجودِ.

اشروط وتاسعَ السجود] سبعةِ شروطٍ:

# وتاسعُها: سجودٌ مرتَيْنِ فِي كلِّ ركعةٍ، ويشتملُ علَى

- الأولُ: مباشرةُ موضع سجودِه ببعضِ الجبهةِ مكشوفًا.
- الثاني: التحاملُ على الجبهةِ على ذلكَ الموضعِ بثقلِ الرأسِ، فلا يكفِي إرخاؤُه خلافًا لإمام الحرمَيْنِ.
- الثالث: التنكيسُ يقينًا، وهو: رفعُ عجيزتِه علَى رأسِه ومنكبَيْهِ ويدَيْهِ.
- الرابعُ: وضعُ ركبتَيْهِ وجزءِ منْ بطونِ كفَّيْهِ ومن بطونِ
   أصابع رجليْهِ.
- الخامس: أنْ تستقرَّ الأعضاءُ السبعةُ كلُّهَا فِي وقتِ واحدٍ.
- السادسُ: أَنْ لَا يقصدَ بَهُوِيّهِ من الاعتدالِ غيرَ السجودِ فقطْ.

- السابعُ: أَنْ لَا يَسَجَدَ عَلَى شيءِ متصلِ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرِكَتِهِ
فِي قَيَامِهِ أَو قَعُودِهُ كَكُمُّهُ وَطُرِفِ عَهَامِتِهِ الطَّويلةِ وَطُرِفِ
رَدَائِهُ الطَّويلِ، فَتَبَطَّلُ الصَّلاةُ بَذَلكَ مَعَ عَلَمِهُ وَعَمَدِه،
وَانْ كَانَ جَاهِلًا أَو نَاسِيًّا لَمْ تَبَطَلُ، لَكَن يَجِبُ إِعَادةُ
السَّجُودِ كَمَا نَقْلَهُ الرَمِلِيُّ عَنِ السَّبِكِيِّ.

وعاشرُها: طمأنينةُ السجودِ بأنْ تسكنَ أعضاؤُه قبلَ رفعِ رأسِه منَ السجودِ للجلسةِ.

وحادِي عشرِها: جلسةٌ بينَ السجودَيْنِ، وأقلُّها أنْ يستويَ جالسًا خلافًا لأبِي حنيفةَ حيثُ اكتفَى برفعِ الرأسِ عنِ الأرضِ بشرطِ أنْ يكونَ أقربَ إلى القعودِ.

وثانِي عشرِها: طمأنينةٌ فِي الجلسةِ بأنْ تسكنَ أعضاؤُه جالسًا بحيثُ ينفصلُ ارتفاعُه عنْ هويِّهِ.

وثالثَ عشرِها: جلوسٌ أخيرٌ للتشهُّدِ وللصلاةِ علَى النبيُّ وللسلام، وهو: مَا يعقبُهُ تحلُّلُ.

ورابع عشرِهَا: تشهُّدٌ فِي ذلكَ الجلوسِ، وهو: (التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لله، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيْبَاتُ لله، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِيْنَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِيْنَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِيْنَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الله الصَّالِحِيْنَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا الله وَبَرَكَاتُهُ وَرَسُولُهُ ﴾.

وخامسَ عشرِهَا: صلاةٌ على أفضلِ الخلق، وأقلُهَا: (اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ)، وأكملُها: (اللهُمَّ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيْمَ وَعَلَى اللهُمِّ وَعَلَى اللهُمِّ وَعَلَى اللهُمِّ وَعَلَى اللهُمَّةِ وَعَلَى اللهُمِّ وَعَلَى اللهُمَّةِ وَعَلَى اللهُمِّ اللهُمِّ وَعَلَى اللهُمُ اللهُمَّةِ وَدُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيْمَ وَعَلَى آلِ اللهُمْ اللهُ اللهُمْ اللهُمُ اللهُ اللهُمُولِ اللهُمُلِي الْمُحْمِيةِ الأَخْرِيةِ كَمَا فِي روايةٍ.

وسادسَ عشرِهَا: تحلُّلُ أولٌ، وأقلُّهُ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)، وأكملُه: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)، وأكملُه: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ الله) مرتَينِ يمينًا مرةً وشهالًا مرةً فاصلًا بينَهما لقولِه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيْرُ وَتَحْلِيْلُهَا التَّسْلِيْمُ»...

وسابع عشرِها: نية الخروج مِن الصلاة مقرونة بالتسليم الأول، فلو قدَّمَها عليه أو أخَّرَها عنه عامدًا.. بطلت صلاته، وذلك لأنَّ التسليم ذكرٌ واجبٌ فِي إحدى طرفي الصلاة فتجبُ فيه النية كتكبيرة الإحرام ولأنَّه لفظ آدميٌ فِي وضعِه يناقضُ الصلاة، فلا بدَّ مِنْ نية تميزُه، والأصحُّ: أنَّ نية الخروج من الصلاة لا تجبُ قياسًا على سائرِ العبادات، وليسَ التسليمُ كالتحرمِ لأنَّهُ فعلٌ يليقُ به النيةُ والتسليمُ تركُ، ولأنَّ النية السابقة منسحبةٌ على جميع الصلاة، وعلى هذَا تُندب؛ فرارًا من الخلاف.

<sup>(</sup>١) سنن الترمذي (رقم ٣) وسنن أبي داود (رقم ٦١) وسنن ابن ماجه (رقم ٢٧٥).

وثامنَ عشرِها: ترتيبٌ للأركانِ، ولَا ترتيبَ بينَ التكبيرِ والنيةِ لوجوبِ اقترانِهما، ولَا بينَ القيامِ ومَا وقعَ فيهِ، ولَا بينَ الجلوسِ الأخيرِ ومَا وقعً فيهِ.

\*\*\*

## (فصل في تقسيم أركان الصلاة) (فَرُوْضُ الصَّلَاةِ هِيْ لِسَانِي وَفِعْلِيٌّ

### نَقَوْلِي بِخَمْسٍ وَافْهَمَنْ لِلْبَقِيَّةِ)

أي: أركانُ الصلاةِ باعتبارِ صفاتِها تنقسمُ قسمَيْنِ: قوليٌّ وفعليٌّ، فالقوليُّ خسةٌ، وهي: تكبيرةُ الإحرام، والفاتحة، والتشهُّدُ الأخيرُ، والصلاةُ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فيهِ، والتسليمةُ الأولى، والباقِي: فعليٌّ، والنيةُ فعلُ القلبِ سواءٌ كانتْ نيةَ الدخولِ في الصلاةِ أو نيةَ الحروج منها.



<sup>(</sup>١) أي: فالركنُ القوليُّ.

(باب سنن الصلاة) (وَسُنَّتُهَا قِسْمَانِ بَعْضٌ وَهَيْتَةً

فَبَعْنَضٌ مُقَرَّدٌ لَدَيْمٍ بِسَبْعَةِ) (فُنُوْتُ صَلَاتِهِ قِيَامٌ تَشَهُّدٌ

صَلَاةٌ عَلَى الْمُخْتَارِ أَوَّلَ جَلْسَةِ)

(صَلَةُ لِآلِ فِي تَشَهُّدِهِ الأَخِيْ

بِ فَاسْجُدْ لِسَهْوِ إِنْ تَرَكْتَ لِسُنَّةِ)

أي: سننُ الصلاةِ قسمَانِ: بعضٌ وهيئةٌ.

فالبعضُ سبعةٌ:

الأولُ: قنوتٌ فِي اعتدالِ ثانيةِ الصبحِ، وفِي اعتدالِ وترِ نصفِ رمضانَ الثانِي، وهو: ذكرٌ مشتملٌ على دعاء وثناء ولو آيةً تتضمَّنُ

ذلكَ كأنْ يقولَ: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلُ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيْعُ الْعَلِيْمُ ﴾ بشرطِ انْ ا يقصدَ بها القنوتَ لكراهةِ القراءةِ في غيرِ القيام.

الثاني: الصلاةُ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلَى الآلِ والأصحابِ.

الثالث: القيامُ للقنوتِ.

الرابعُ: التشهُّدُ الأولُ، وهو: مَا وجبَ فِي التشهدِ الأخيرِ، وهو: (التَّحِيَّاتُ لللهُ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهُ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهُ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهُ الصَّالِحِيْنَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبَدُهُ وَرَسُوْلُهُ)، ومَا زادَ على ذلك سنة فِي كلِّ مِنَ التشهدَيْنِ.

الخامس: الجلوسُ للتشهدِ الأولِ.

السادسُ: الصلاةُ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فِي الأولِ. السابعُ: الصلاةُ على الآلِ فِي التشهدِ الأخيرِ.

(فائدة): رُوي عن جابِرِ بنِ عبد اللهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ: «مَنْ أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَقَالَ (اللَّهُمَّ يَا رَبَّ مُحَمَّدِ وَآلِ عَمَّدِ صَلِّ اللهُ عَلَيهِ وسلمَ: «مَنْ أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَقَالَ (اللَّهُمَّ يَا رَبَّ مُحَمَّدِ وَآلِ عَمَّدِ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَاجْزِ مُحَمَّدًا مَا هُوَ أَهْلُهُ). وَآلِ محمَّدٍ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَاجْزِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . أَتَّعَبَ كَاتِبَيْهِ أَلْفَ صَبَاحٍ وَلَمْ يَبْقَ لِنَبِيهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حَقَّ إِلَّا أَذَاهُ إِيَّاهُ وَعُفِرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَحُشِرَ مَعَ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

### ( وَهَيْشَاتُهَا لَا تَسْجُدَنَّ لِسَهْ وِهَا

كَرَفْسِعِ يَدَيْسِهِ عِنْدَ تَكْبِيْرِ نِيَّةِ) (وَخَفْضٌ وَرَفْعٌ ثُمَّ وَضْعُ يَمِيْنِهِ

دُعَاءُ افْتِتَاحِ بَعْدَ تَكْسِيْرِ عُفْدَقِ)

أي: ثمَّ إنْ تركَ واحدًا منَ الأبعاضِ السبعةِ . . سُنَّ لهُ أنْ يسجدَ سجدتَيْنِ كسجودِ الصلاةِ.

# العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

أمَّا الهيئاتُ لو تركَ واحدًا منهَا . . لمْ يسجدُ، فإنْ سجدَ لهَا . . بم بطلتْ صلاتُه إنْ كانَ عامدًا عالـــًا.

وهي كثيرة ، منها: رفع الكفين عند ابتداء تكبيرة الإحرام، وعند الهوي إلى الركوع من التشهد، وعند الرفع منه ، وعند الارتفاع إلى الركوع من التشهد الأول بالنسبة للمصلي فقط ؛ فلا يرفع الكفين عند القيام إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية .

ومنهَا: وضعُ بطنِ كفِّ اليدِ اليمنَى علَى ظهرِ الشمالِ بينَ صدرِه وسرتِه فِي القيامِ أو بدلِه بأنْ يقبض يمينٌ كوعَ يسارٍ وبعضَ ساعدِهَا ورسغِها، وهوَ: المِفْصَلُ بينَ الكفِّ والساعدِ.

ومنها: إدامةُ نظرِه إلى موضعِ سجودِه فِي جميعِ صلاتِه من ابتداءِ التحرمِ إلى آخرِها إلَّا فِي التشهُّدِ، فإنَّ السنةَ أنْ لَا يجاوزَ بصرُه علَّ إشارتِه -وهو المُسَبِّحَةُ- مَا دامَتْ مرتفعةً من ابتداءِ قولِه (إلَّا

#### العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

اللهُ ﴾ إلى القيامِ أو السلامِ، فإنَّ السنةَ رفعُ المسبحةِ عندَ ذلكَ معَ إمالتِه قليلًا.

ومنهَا: دعاءُ افتتاحِ سرًا بعدَ تحرمٍ سواءٌ كانت الصلاةُ فرضًا أو نفلًا إلَّا صلاةَ الجنازةِ كأنْ يقولَ: (سُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ للهِ وَلَا إِلْهَ إلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ).

(باب مبطلات الصلاة) (وَمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ إِثْنَانِ مَعْ عَشَـرْ

حَدَثْ مُطْلَقًا فِيْهَا حُدُوْثُ نَجَاسَةِ)

(بِأَيُّ صِفَةُ كَانَتْ عَلَى النُّوبِ أَوْ بَدَنْ

إِذَا لَمْ تُبَادِرْ عَيْنَهِ إِلْإِزَالَةِ)

(كَذَا كَشْفُ رِيْحٍ بَعْضَ عَوْرَتِهِ وَلَـمْ

يُبَادِرْ لِسَنْرِهَا تَعَمُّدُ لَفْظَةِ)

(كَــذَا فِعْلُــةُ الْكَثِيْرُ عُرْفًا كَخُطْـوَةٍ

ثَـ لَاثٍ تَوَالَتْ هَكَذَا فُحْشُ وَثُبَـةٍ)

(وَأَكُـلُ وَشُرْبُ عَامِدًا وَانْحِرَافُهُ

عَنِ الْبَيْتِ لِلْإِلْهِ تَغْيِهِ يُرُنِيَّةِ)

#### العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السَّتِّينَ

# (وَقَهْقَهَةُ أَنْ نُفْخُ بُكَاءُ أَنْ يُنْهُ

تَنَحْنُحُـهُ مَالَمْ يَكُنْ للِظَّرُورَةِ)

(وَرِدُّنُّهُ عَنْ دِيْنِهِ فِيْ صَلَاتِهِ

فَتُبْطِلُ قَطْعًا عِنْدَ أَهْلِ الشَّرِيْعَةِ)

(وَيُبْطِلُ قَطْمِعُ الرُّكْنِ قَبْلَ تَمَامِهِ

زِيَادَتُهُ عَمْدًا كَذَا نَحْوُ سَجْدَةِ)

(فَلَوْ زَادَ قُولِيًّا كَفَاتِحَهِ فَلَا

يَضُرُّ سِوَى تَكْبِيْرِهِ عِنْدَ نِيَّةِ)

أيْ: ويبطلُ الصلاةَ مطلقًا اثناً عشرَ:

الأولُ: الحدثُ مطلقًا غيرُ حدثِه الدائمِ ولَوْ منْ فاقدِ الطهورَيْنِ وإنْ سبقَه الحدثُ؛ لأنَّ صلاتَه شرعيةٌ يبطلُها مَا يبطلُ غيرَها.

#### العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

والثاني: حدوث نجاسة غير معفو عنها على محمول له وإن الم يتحرّك بحركتِه أو على بدنِه حتّى داخلِ أنفِه أو فيه أو عينِه أو أذنِه إذَا لم يُزِهْمَا فِي الحالِ، أمّا لو أزالها قبلَ مضيّ الطمأنينة . . فلا تبطلُ صلاتُه، وذلك كأن يميلَ بدئه فتسقطُ اليابسةُ وكانَ يغسلُ الرطبة بصبّ الماء فورًا أو يغسلُ محلّها كاليدِ في ماء كثير عنده أو ينزع الثوب من غير قبض عليه ولا جرّ ولا رفع لأنّ ذلك حملٌ للنجاسة .

والثالث: انكشاف شيء من العورة وإن لم يُقصِّر، والحاصل: أنّه إنْ كشفها غيرُ الريح ... بطلَتْ صلاتُه مطلقًا، أو كشفها الريح ... بطلَتْ صلاتُه مطلقًا، أو كشفها الريح ... فكذلك إن لم يسترها حالًا، وإن سترها حالًا .. [لا] تبطلُ صلاتُه ما لم يكثرُ ذلك ويتوالَ، وإلّا .. ضرَّ كمَا أفادَه عبدُ الله النبراويُ.

والرابعُ: النطقُ بحرفَيْنِ من غيرِ قرآنٍ وذكرٍ ودعاءٍ أو بحرفٍ مُفْهِمٍ إذا كانَ عامدًا عالمًا بتحريمِه وأنَّهُ فِي صلاةٍ، فلَا تبطلُ بكلامٍ

<sup>(</sup>١) سقطت كلمة (لا) في الأصل، والصحيح إثباتها.

#### العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السَّتِّينَ

قليلٍ إذًا كانَ ناسيًا للصلاةِ أو سبقَ إليهِ لسانُه أو جهلَ تحريمَه فيهَا جهلًا معذورًا.

الخامسُ: الفعلُ الكثيرُ عرفًا يقينًا ولو سهوًا كثلاثِ خطواتٍ متوالياتٍ، فشروطُ إبطالِ العملِ للصلاةِ خمسةٌ، وهي: أنْ يكونَ كثيرًا، يقينًا، متواليًا، ثقيلًا، لغيرِ حاجةٍ، وضابطُ التوالي: أنْ يكونَ بينَ الفعلَيْنِ أقلَّ مِنْ ركعةٍ بأخفً ممكنِ كها أفادَه النبراويُّ، ومثلُ الكثيرِ: الطفرةُ "الفاحشةُ، فتبطلُ الصلاةُ بها مَا لم تكنْ بسببِ فزع من نحوِ حيَّةٍ، وإلَّا. فلا، وكلُّ مَا فحشَ كالضربةِ المفرطةِ وتحريكِ من نحوِ حيَّةٍ، وإلَّا. فلا، وكلُّ مَا فحشَ كالضربةِ المفرطةِ وتحريكِ جيع بدنِه حكمُه حكمُ الطفرةِ.

والسادسُ: أكلٌ وشربٌ ولو قليلًا ولو بإكراهِ، فيُبطِلُ سمسمةٌ وذوبُ سكرةٍ إذا كانَ عامدًا، بخلافِ مَا لوْ كانَ ناسيًا أنّهُ فِي الصلاةِ أو جاهلًا معذورًا تحريمَ ذلكَ فلَا تَبْطُلُ صلاةً كلَّ منهُمَا

<sup>(1)</sup> أي: الوثبة والقفزة.

#### العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

بالقليلِ من الأكلِ والشربِ بخلافِ الكثيرِ، والمعدورُ هو مَنْ قُرُبَ عهدُه بالإسلامِ وإنْ كانَ بينَ المسلمِيْنَ ومَنْ نشأَ بعيدًا عن العالِمِيْنَ بهذَا الحكم ولم يمكنُه الوصولُ إليهِمْ.

والسابعُ: انحرافٌ عن بيتِ اللهِ عامدًا مطلقًا أو ناسيًا أنَّهُ فِي الصلاةِ وطالَ زمنُ الانحرافِ، أمَّا إذاً لم يطُلُ بأنْ تذكَّرَ وعادَ عن قربٍ . . فلا يضرُّ، بخلافِ مَا إذا حرَّفَه غيرُه قهرًا وعادَ عنْ قربٍ فإنَّهُ يضُرُّ.

والثامنُ: تغييرُ المنويِّ إِلَى غيرِه، فلو قلبَ صلاتَه التِي هو فيهَا صلاةً أخرَّى عالمًا عامدًا . . بطلَتْ صلاتُه.

والتاسعُ: قهقهة ، أي: رفعُ الصوتِ بالضحكِ، ونفخٌ بأنفٍ أو فم ، وبكاءٌ ولو مِنْ خوفِ الآخرةِ ، وأنينٌ ولو من شدةِ مرضٍ ، وتأوُّه ، وسعالٌ ، وعطاسٌ ، وتثاؤبٌ ، وتنحنحٌ ، فتبطلُ الصلاةُ على الأصحّ بواحدٍ عمَّا ذُكِرَ إنْ ظهرَ بهِ حرفَانِ أو حرفٌ مفهمٌ ولم يغلبُ ،

# العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

أمَّا إِذَا غَلْبَهُ: فَإِنْ كَانَ قَلْيَلًا . . لمْ يَضَّرُّ وإِنْ ظَهْرَ مَعَ كُلُّ مَرَّةٍ حَرِفَانِ فَأَكْثُرُ، وإِنْ كَانَ كَثْيرًا وظهرَ به حرفَانِ فَأَكْثُرُ . . ضرَّ مَا لمُ يَصِرُ ذلكَ فِي حقُّه مرضًا مزمنًا بحيثُ لم يخلُ زمنٌ مِنَ الوقتِ يسعُ الصلاةَ بلا سعالٍ مبطلٍ، وإلَّا . . لم يضرَّ كسلسِ الحدثِ ولَا إعادةَ عليهِ وإنَّ شُفِيَ، وقيلَ: لَا تبطلُ الصلاةُ بذلكَ مطلقًا؛ لكونهِ لَا يُسمَّى فِي اللغةِ كلامًا ولَا يتبينُ منهُ حرفٌ محقَّقٌ، فكانَ شبيهًا بالصوتِ الخالِي عن الحرفِ، ولوُّ جهلَ بطلانَها بالتنحنح معَ علمِه بتحريمِ الكلامِ . . عُذِرَ لَخْفَائِه عَلَى الْعُوامِّ، ومحلَّ بطلانِ الصلاةِ بظهورِ حرفَيْنِ مثلًا فِي التنحنح حيثُ لم يجِبْ، فإنْ وجبَ كأنْ نزلَتْ نخامَّة من دماغِه إلَى ظاهرِ الفم وتشعَّبَتْ فِي حلقِه ولم يمكنُه إخراجُها إلَّا بالتنحنح . . لمُّ يضرَّ وإنْ ظهرَ بهِ حرفَانِ؛ إذْ لو ابتلعَها بطلتْ صلاتُه كمَا يبطلُ صومُه، ويجوزُ التنحنحُ لتعذُّرِ أذكارٍ واجبةٍ كالفاتحةِ وتسليم أولٍ لَا لتعذُّرِ سنةٍ كسورةٍ وجهرٍ وإنْ نذرَه مَا لمُ تدعُ إليهِ ضرورةٌ، فلو دعتْ

# العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

إليهِ كتكبيرِ الانتقالاتِ في الركعةِ الأولى من صلاةِ الجمعةِ والمعاد مطلقًا والمنذورةِ جماعةً والمجموعةِ بالمطرِ بحيثُ يتوقفُ سماعُ المأمومِيْنَ على الجهرِ . . لم يضرَّ ، فيُعذر في التنحنحِ منْ أجلِ تعذَّرِ كلِّ ذكرٍ واجبِ وإنْ كثرَ وظهرَ بكلِّ مرةٍ حرفانِ فأكثرُ .

والعاشرُ: الردةُ ولو حكمًا كردَّةِ الصبيِّ وإنْ لمُ تُسمَّ ردةً شرعًا إذَا كانت الردةُ فِي أثناءِ الصلاةِ لَا بعدَ الفراغِ منهَا، فإنَّها لَا تبطلُ العملَ إلَّا إذَا اتصلتْ بالموتِ.

والحادِي عشر: قطعُ ركنِ فعليُّ أو قوليٌّ عمدًا كمَا لو اعتدلَ عامدًا قبلَ ثمامِ الركوعِ وكمَا لو ركعَ قبلَ إتمامِ الفاتحةِ أوْ تحلَّل قبلَ إتمامِ الناتحةِ أوْ تحلَّل قبلَ إتمامِ التشهُّدِ، أمَّا لو فعلَ ذلكَ ناسيًا فإنْ تذكَّرَ المقطوعَ قبلَ فعلِ مثلِه تدارَكهُ مَا لمْ يفعلُ مثلَه منْ ركعةِ أخرَى، وإلَّا قامَ مقامَه ولغا مَا بينهما. وممَّا يبطلُ الصلاة: تقديمُ ركنٍ فعليٌّ على غيرِه ولو قوليًّا، بخلافِ تقديمِ القوليُّ غيرِ السلامِ على غيرِه، فإنَّهُ لا يبطلُ الصلاةَ بخلافِ تقديمِ القوليُّ غيرِ السلامِ على غيرِه، فإنَّهُ لا يبطلُ الصلاةَ

#### العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

وذلكَ كأنْ قدَّمَ التشهدَ على الجلوسِ الأخيرِ أو قدَّمَ الصلاةَ على النبيِّ على التشهدِ أوْ كرَّرَ الفاتحة، فلا تبطلُ الصلاةُ بذلكَ التقديمِ النبيِّ على التشهيدِ أوْ كرَّرَ الفاتحة، فلا تبطلُ الصلاةُ بذلكَ التقديمِ لكنْ لا يُعْتَدُّ بهَا قدَّمَه بلُ يجبُ عليهِ إعادتُه في محلّه.

والثانِي عشرَ: زيادةُ ركنِ فعليٌّ يقينًا وهو تكرارُه كزيادةِ سجودٍ وإنْ لم يطمئِنَّ فِي غيرِ متابعةِ الإمام للمسبوقِ. نعم، لَوِ انحنَى حتى خرجَ عنْ حدِّ القيام عامدًا عالمًا . . بطلتْ صلاتُه وإنْ لم يصلْ إلى حدِّ الركوع لتلاعبِه كمَا نُقل عنِ الشبراملسيِّ، ويُستثنَّى من الإِبطالِ زيادةُ جلوسِ يسيرِ بقدرِ الطمأنينةِ قبلَ السجودِ عنْ قيامِ وبعدَ سجدةِ التلاوةِ، وكذَا لو قرأً آيةَ سجدةٍ فِي صلاةٍ فهوَى للسجودِ، فلمَّا وصلَ لحدِّ الركوع بدَا لهُ تركُ ذلكَ ورجعَ للقيامِ لبركعَ منهُ، فإنَّ ذلكَ لَا يضرُّ وإنْ عادَ للقيام في هذهِ الحالةِ؛ لأنَّ الهويَّ بقصدِ السجودِ لا يُقامُ مقامَ هويِّ الركوع، ولو كرَّرَ ركنًا قوليًّا غيرَ تكبيرةِ الإحرامِ كتشهُّدِ لم تبطل صلاتُه بل قد يستحبُّ تكريرُ

## العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فأكثر كأنْ قرأها مستلقيًا ثمَّ قدرَ على الاضطجاع ثمُّ القعودِ ثمَّ القيامِ، فإنَّه يُستحبُّ لهُ أنْ يقرأها فِي كلِّ حالةٍ هي أكملُ عمَّا قبلها، أمَّا تكبيرةُ الإحرامِ فتكريرُها مبطلُّ لكنَّ محلَّ ذلكَ إنْ نوى بالثانيةِ افتتاحًا ولمْ ينوِ خروجًا قبلها، لأنَّ مَنِ افتتحَ صلاةً ثمَّ نوى افتتاحَ صلاةٍ أخرى بطلتُ صلاتُه، فإنْ أتى بثالثةٍ دخلَ في الصلاةِ، فهو يدخلُ بالأوتارِ ويخرجُ بالأشفاعِ لذلك، بثالثةٍ دخلَ في الصلاةِ، فهو يدخلُ بالأوتارِ ويخرجُ بالأشفاعِ لذلك، أمَّا إذا نوى خروجًا قبلَ الثانيةِ فإنَّهُ يخرجُ بالنيَّةِ ويدخلُ بالتكبيرةِ.

(باب مخالفة المرأة للرجل) (وَكَالرَّجُلِ الْأَنْنَى عَلَى كُلِّ حَسالَةٍ

سِوَى حُرْمَةِ التَّأْذِيْنِ دُوْنَ الْإِقَامَةِ)

(فَإِنْ أَذْنَتْ يَجُوزُ بَلْ ذِكْرُهَا بُنَا

بُ لَكِنْ بِخَفْضِ صَوْتِهَا خَوْفَ فِتْنَةِ)

(وَضَمُّ لِبَعْضٍ بَعْضَهَا فِي رُكُوعِهَا

كَذَا فِي سُجُودِهَا وَسِرُّ الْقِرَاءَةِ)

(فَإِنْ جَهَّرَتْهَا وَحْدَهَا أَوْ بِحَضْرَةِ الْـ

عَارِمِ وَالنَّسَاءِ جَازَ بِصِحَّةِ)

(وَتَصْفِينَتُ تَنْبِينِهِ بِوَقْتِ صَلَاتِهَا

بِرَاحَةِ يُمْنَةِ عَلَى ظَهْرِ يُسْرَةِ)

# العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

(وَرَفْسِعُ لِكُفْيْسِهَا بِتَكْبِيرِ نِيَّةٍ إِلَى ثَدْيِسِهَا فَلَا ثَحَاذِيْ بِشَخْمَسِهِ) إِلَى ثَدْيِسِهَا فَلَا ثَحَاذِيْ بِشَخْمَسِهِ) (قُعُوْدُ النَّسَاءِ فِي عَسَلُ قِيَامِسِهَا بِزَبْيْعِسِهَا يُقَسَالُ بِالْأَوْلَوِيَّةِ)

أي: والأنشَى تخالفُ الذكرَ في خمسةِ أشياءً:

أحدُها: أنَّ الأنثى يحرمُ عليها أذانٌ إنْ رفعَتِ الصوتَ فوقَ مَا يُسمِعُ صواحبَها وإنْ لمْ يكنْ ثَمَّ أجنبيٌّ أو لمْ ترفعُه لكنْ قصدَتِ التشبُّهُ بالرجالِ، والفرقُ بينَ الأذانِ والغناءِ: أنَّ المؤدِّن يُطْلَبُ الإصغاءُ لَهُ والنظرُ إليهِ، فلوْ جُوِّزَ الأذانُ للمرأةِ . . لأَدَّى أنْ يُؤمَر الرجلُ باستاعِ صوبِها والنظرِ إليها، بخلافِ الغناءِ ليسَ مطلوبًا فيهِ الرجلُ باستاعِ صوبِها والنظرِ إليها، بخلافِ الغناءِ ليسَ مطلوبًا فيهِ ذلكَ، بلْ يُكْرَهُ استاعُ الرجالِ لهُ عندَ أمنِ الفتنةِ، أمَّا الإقامةُ . . فتُسَنُّ في حقّها، فإنْ أذَّنتُ وأقامَتْ لنفسِها فقط أو لجاعةِ النساءِ . . جازَ الأذانُ ونُدِبَتِ الإقامةُ، لكنْ لا ترفعُ صوبَها بذلكَ لخوفِ تحرُّكِ الأذانُ ونُدِبَتِ الإقامةُ، لكنْ لا ترفعُ صوبَها بذلكَ لخوفِ تحرُّكِ

#### العِقْدُ التَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

شهوةِ الرجالِ، وكونُ الأذانِ فِي حقِّهَا مباحًا مِنْ حيثُ كونُه أذانًا، وهي تُثَابُ عليهِ منْ حيثُ كونُه ذكرُ الله تعالَى.

فَائِدَةٌ: رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ أَنَّهِ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ فَيَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُوْلَ، فَإِذَا قَالَ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ وَمَسَحَ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ تَبَرُّكًا بِهَا وَمَرَّ بِهِمَا عَلَى لِحْيَتِهِ . . إِلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ أَصَابَتْهَا يَدُهُ حَسَنَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا سَيْئَةً».

وثانِيها: أنَّ الأنثَى تضمُّ بعضَها إلى بعضٍ، بأنْ تضمَّ مرفقَيْهَا إلى جنبَيْهَا فِي السجودِ؛ احتياطًا إلى جنبَيْهَا فِي جميعِ الصلاةِ وركبتَيْها وقدمَيْها فِي السجودِ؛ احتياطًا للسبر.

وثالثُها: أنها لَا تَجْهَرُ فِي القراءةِ الجهريةِ بحضرةِ أجنبي وإنْ كان الأصحُّ أنَّ صوتَها ليسَ بعورةٍ، فإنْ كانت خاليةً بحيثُ لَا يُسْمَعُ صوتُها أو كانت عند نساء أو محرَم . . جهَرَت حينئذِ بقراءتِها بلا مبالغةٍ، فإنْ جهَرَتْ في محلِّ الإسرارِ . . لم تبطلُ صلاتُها.

## العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

ورابعُها: أنَّ الأنثَى إذَا أصابَها شي \* في الصلاةِ . . صفَّقتْ بضربِ بطنِ كفي يمنَّى على ظهرِ أخرَّى وإِنْ كثرَ الضربُ وتوالى عند الحاجةِ فلا يبطلُ على المعتمدِ، أو بضربِ ظهرِ كفّها اليمنَى على بطنِ كفّها اليسرَى، أو عكسِها، أو بضربِ بطنِ كف على بطنِ كف لا على وجهِ اللعبِ، وإلّا . . بطلتْ صلاتُها سواءٌ كانَ ذلكَ الشيءُ مندوبًا كتنبيهِ إمامِها لنحوِ سهوٍ أو مباحًا كإذنها لداخلٍ عليها أو واجبًا كإنذارِ نحوِ أعمَى مِنْ وقوعِه في محذورٍ، وسواءٌ كانَت المرأةُ بحضرةِ الأجنبيِّ أو خاليةً عنهُ.

وخامسُها: أنّها ترفعُ كفّيها عند تكبيرةِ الإحرامِ إلى ثدييها من غيرِ مجاوزةِ ليحصلَ انضهامُ مرفقيها إلى جنبيها، كذا في «عمدةِ الرابحِ» للشمسِ الرمليِّ، قالَ الماورديُّ: والأفضلُ للمرأةِ أنْ تتربَّعَ في جلوسِها موضعَ القيامِ؛ لأنَّ التربُّعَ أسترُ لها، بأنْ كانَتْ تصلي النفلَ من قعودٍ، الله أو لم تستطِعِ القيامَ في الفرضِ فصلَّتُه من قعودٍ،

#### العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السَّتِّينَ

وذلكَ بأنْ تجلسَ على ألْيَيْهَا وتُدْخِلَ إحدَى ساقيها في الأخرَى، واختارَ السبكيُّ والأذرعيُّ أفضليَّة التربُّعِ للرجلِ أيضًا فِي ذلكَ الجلوسِ ليتميَّزَ عن قعودِ التشهُّدِ، والمعتمدُ: أنه يُسَنُّ للمصليِّ مطلقًا رجلًا كانَ أو امرأة أنْ يجلسَ متورِّكًا فِي جلوسِ التشهُّدِ الأخيرِ إنْ لمَّ يُردِ السجودَ عقبَه، ومفترِشًا فِي غيرِ ذلكَ، والافتراشُ: أنْ يجلسَ على يُردِ السجودَ عقبَه، ومفترِشًا فِي غيرِ ذلكَ، والافتراشُ: أنْ يجلسَ على كعبِ يُسْرَاه بحيثُ يلي ظهرُها الأرضَ وينصبَ قدمَ يُمْنَاه ويضعَ كعبِ يُسْرَاه بحيثُ اللهِ ظهرُها الأرضَ وينصبَ قدمَ يُمْنَاه ويضعَ أطرافَ أصابعِها للقبلةِ، والتورُّكُ: كالافتراشِ لكنْ يُخْرِجُ يسرَاه من جهةِ يمينِه ويُلصِتُ وركَ شهالِه بالأرض.

(باب صلاة الجنازة) (فُرُوْضُ صَـلَةِ لِلْجَنَازَةِ مُرِّرَتْ

بِعَشْرَةِ أَشْيَاءٍ قِيَامٌ لِقُدُو

(وَنِيْتُهَا مَع قَصْدِهِ لِلْفَرِيْضَةِ

وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتِهَا هِي بِرُمَّهِ

(وَفَاتِحَةً ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِي

دُعَاءٌ لِمَيَّتٍ سَلَامٌ بِفَرْدَةٍ)

(وَخَلْعُ نِعَالٍ نَجْسَةٍ شَرْطُ صِحَةٍ

وَقِفْ لِخِلَافِهَا جَـوَاذِ وَسُنَّـةِ)

أي: أركانُ الصلاةِ على الميتِ عشرةٌ:

الأولُ: القيامُ عندَ القدرةِ ولو صبيًّا وامرأةً معَ رجالٍ وإن وقعتْ لِمُهَا؛ نفلًا رعايةً لصورةِ الفرضِ.

#### العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

والثاني: النيةُ، ووقتُها كصلاةٍ غيرِها، ويُشترَطُ قصدُ الفريضةِ المطلقةِ وإنْ لمْ يقُلْ فرضَ كفايَةٍ ولو فِي صلاةِ امرأةٍ معَ رجالٍ، ولَا بحناجُ إلى تعيينِ الميتِ الحاضرِ ومعرفتِه.

وثالثُها إلى سادسِها: التكبيراتُ الأربعُ، منهَا تكبيرةُ الإحرامِ؛ لأنَّها الآخرُ مِنْ فعلِه صلى الله عليه وسلم.

وسابعُها: قراءةُ الفاتحةِ بعدَ التعوُّذِ ولو فِي غيرِ التكبيرةِ الأُولَى، ويجوزُ جمعُ ركنيْنِ فِي تكبيرةٍ واحدةٍ وخلوُّ الأُولَى عنْ ذكرِ وعدمُ الترتيب بينَ الفاتحةِ وغيرها.

وثامنُها: الصلاةُ على النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ بعدَ التكبيرةِ الثانيةِ، والواجبُ منها: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وأكملُها مَا فِي الثانيةِ، والواجبُ منها: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وأكملُها مَا فِي التشهُّدِ الأخيرِ، ويُسَنُّ كونُها بعدَ الحمدلةِ، ويُسَنُّ الدعاءُ للمؤمنين والمؤمناتِ عقبَهَا.

#### العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

وتاسعُها: أقلَّ الدعاءِ للميتِ بخصوصِه أو فِي عمومِ غيرِه بقصدِه ولو غيرَ مكلَّفٍ كصبيٍّ ومجنونٍ؛ لأنَّ الجارِيَ علَى ذلكَ التعبُّدُ، ومحلَّه بعدَ التكبيرةِ الثالثةِ، ويكفِي نحوُ «اللَّهُمَّ تجاوَزْ عَنْهُ»، ولَك يكفِي الدعاءُ للمؤمنين والمؤمنين والمؤمنين والمؤمناتِ مطلقًا.

وعاشرُها: التسليمةُ الأولَى، ويجهرُ بهَا وبالتكبيراتِ الإمامُ والمبلّغُ إن احتِيْجَ إليهِ، أمَّا غيرُهما فيُسِرُّ.

ويُشترَطُ لصحَّةِ الصلاةِ على الميتِ تقدُّمُ طهرِه بهاءِ أو ترابٍ، وأنْ لا يزيدَ فِي وَأَنْ لا يزيدَ فِي وَأَنْ لا يزيدَ فِي الله الله وَأَنْ لا يزيدَ فِي الله الله وَمَا بينهما فِي غيرِ مسجدٍ على ثلثِائةِ ذراعٍ تقريبًا، وأنْ لا يؤجدَ بينهما حائلٌ، لكنْ نُقِلَ عن البرماويُّ أنَّ عدمَ الحائلِ ليسَ بشرطٍ، ويُشترَطُ هَمَا أيضًا مَا تقدَّمَ من شروطِ الصلواتِ كالسترِ والطهرِ، ولذلكَ يُشترَطُ لصحتِها خلعُ النعلَيْنِ إنْ كانَا أو أحدُهما مِنْ والطهرِ، ولذلكَ يُشترَطُ لصحتِها خلعُ النعلَيْنِ إنْ كانَا أو أحدُهما مِنْ

<sup>(</sup>١) في الأصل: (اليرماي).

#### العِقْدُ التَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

جلدِ ميتةٍ، ويجوزُ الوقوفُ على ظهرِ هما إنْ كانَا أو أحدُ هما متنجسَّيْنِ، ويُحدُ أَلَا وَ أَحدُ هما متنجسَّيْنِ، ويُندَبُ إِن كَانَا طَاهرَيْنِ، وهذَا معَ قولِه (وَقِفْ لِحَلَافِهَا)، أي: قُمْ أَيُّهَا المصلِّي على غيرِ النعالِ النجسةِ.

وقولُه (جَوَازٍ) بدلٌ من (خِلَافِهَا) بدلَ اشتهالٍ.

قولُه ﴿ بِرُمَّةِ ﴾ بضمِّ الراءِ وشدةِ الميمِ، أي: بجميعِ التكبيراتِ الأربعِ، وهو إشارةٌ إلَى عدمِ جوازِ النقصِ منهَا بخلافِ الزيادةِ.

#### العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السَّتِّينَ

(كتاب الزكاة) (وَحَقُّ ذَكَاةِ الْمَالِ إِنْ تَـمَّ مِلْكُهُ

نِصَابًا لِمَا فِيْهِ الزَّكَاةُ اسْتُحِفَّتِ) (وَ أَقْسَامُهُ خُسُّ زُرُوعٌ وَثَمْرَةٌ

مَوَاشٍ وَأَثْبَانٌ عُرُوضُ التَّجَارَةِ)

أي: تجبُ زكاةُ المالِ على المالكِ إنْ ملكَ نصابًا عمَّا وجبَتِ الزكاةُ فيهِ، وأنواعُ المالِ الذِي تجبُ فيهِ الزكاةُ خسةٌ: الحبوبُ التِي تُعتاتُ اختيارًا، والثهارُ -وهي الرطبُ والعنبُ-، والمواشِي -وهي الإبلُ والبقرُ والغنمُ، فلَا زكاةَ فيهَا عداهَا من الحيوانِ كالخيلِ والرقيةِ إلَّا إذَا كانَ عروضَ تجارةٍ، ويُشترَطُ فِي الإبلِ والبقرِ أنْ لَا تكونَ عواملَ، أمَّا العواملُ . . فلَا زكاةَ فيهَا-، والأثبانُ -وهي الذهبُ والورقُ-، وعروضُ التجارةِ.

#### العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

(فصل في اختلاف النصب في المواشي) (فَأَمَّا الْمَوَاشِيْ فَهْيَ إِنْلُ وَحَقَّهَا

لِكُلُّ مِنَ الْخُمْسِيْنَ يَكُلْفِي بِحِقَّةِ)

(ئَلَاثُـوْنَ بَقْرَةً تَبِيْعٌ زَكَاتُهَا

وَيَكْفِيْكَ مِنْ مِيْمِ إِلَى نَصْطُ ثَنِيَّةِ)

(وَأَمَّا نِصَابُ الشَّاةِ إِنْ تَمَّ حَوْلُهَا

فَفِيْ أَرْبَعِ إِنَّ فَاقْبَلَنَّ بِجَذْعَ فِي

(مِنَ الضَّأْنِ أَجْذَعَتْ وَإِلَّا فَفِيْ سَنَهُ

وَحَــوْلَانِ فِي مَعِيْــــزِهَا بِثَنِيَّـــةِ)

أي: اعلم أنَّ نصابَ الإبلِ أحدَ عشرَ نصابًا:

أُولُهَا: خمسةٌ، وفيهَا شاةٌ.

ثانِيها: عشرةٌ، وفيها شاتَان.

#### العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

ثَالثُها: خمسةَ عشرَ، وفيهَا ثلاثُ شياهٍ.

رابعُها: عشرُون، وفيهَا أربعُ شياهٍ.

خامسُها: خمسةٌ وعشرُون، وفيهَا بنتُ مخاضٍ من الإبلِ.

سادسُها: ستةٌ وثلاثُونَ، وفيهَا بنتُ لبونٍ من الإبل.

سابعُها: ستةٌ وأربعُون، وفيهَا حقةٌ من الإبل.

ثامنُها: إحدَى وستُّون، وفيهَا جذعةٌ من الإبل.

تاسعُها: ستةٌ وسبعُون، وفيهَا بنتُ لبونٍ.

عاشرُها: إحدَى وتسعُون، وفيها حقتَان.

حادِي عشرِها: مائةٌ وإحدَى وعشرُون، وفيهَا ثلاثُ بناتِ

لبونٍ.

ثم لَا يتغيرُ ذلكَ حتَّى تزيدَ تسعةً فتصيرُ مائةً وثلاثِين، ففيهَا بنتَا لبونٍ وحقةٌ، ومِنْ هنَا يستقيمُ الحسابُ، فيصيرُ فِي كلِّ أربعِين بنتُ لبونٍ، وفِي كلِّ خمسِين حقةٌ.

# العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

والبقرُ لِمَا نصابَان:

أُولِهُما: ثلاثُون، وفيهَا تبيعٌ من البقرِ.

وثانِيهما: أربعُون، وفيهَا مسنةٌ من البقر.

ويستمرُّ وجوبُ المسنةِ فقطْ إِلَى ستِّين، فيجب فيهَا تبيعَان.

وللغنم أربعةُ نصب:

أولهًا: أربعُون، وفيها شاةٌ وهي كما في الإبلِ جذعةٌ من الضأنِ لها سنةٌ كاملةٌ أو أجذعت مقدَّمُ أسنانِها وإنْ لم تبلُغ سنةً بشرطِ كونها بعدَ ستةِ أشهرٍ، أو ثنيةٌ من المعزِ لها سنتان وإنْ أجذعَتْ قبلَهما لفضيلةِ الضأنِ على المعزِ كما تقل عن القليوبيّ.

ثانِيهَا: مائةٌ وإحدَى وعشرُون، وفيهَا شاتَان.

ثَالثُها: مائتَانِ وواحدٌ، وفيهَا ثلاثُ شياهٍ.

رابعُها: أربعُ إئةٍ، وفيهَا أربعُ شياهٍ.

ثُمَّ يستقيمُ الحساب، ففِي كلِّ مائةٍ شاةً.

(فصل في التخليطين) (وَمَالَانِ إِنْ يُحَسَالَ طَازُكُ مِيًا مَعًا

إِذَا شَمِلَتْ هُمَّا شُرُوطٌ لِخِلْطَ فِي إِذَا شَمِلَتْ هُمَّا شُرُوطٌ لِخِلْطَ فِي إِذَا شَمِلَتْ هُمَّا شُرُوطٌ لِخِلْطَ فَخُلُ رَاعٍ وَمَشْرَبُ

وَمَرْعَى وَمَسْرَحٌ مَبِيْتٌ بِلَيْكِ لَـ فِي وَمَسْرَحٌ مَبِيْتٌ بِلَيْكِ لَـ فِي اللهِ أَي: فلو خلطَ ماشيتَه بهاشيةِ غيرِه . . صارَا فِي حكمِ المالِ الواحدِ، وهذهِ تسمَّى خلطةَ جوارٍ، فيُزكَّيان زكاةَ الواحدِ بشروطِ

عشرةٍ:

الأولُ: أنْ يكونَ موضعُ الحالبِ واحدًا، ولَا يُشترط اتحادُ الحالبِ ولَا الإناءُ الذِي تُحلَبُ الماشيةُ فيهِ ولا آلةُ الجزِّ للصوفِ. الحالبِ ولَا الإناءُ الذِي تُحلَبُ الماشيةُ فيهِ ولا آلةُ الجزِّ للصوفِ. الثانِي: أنْ يكونَ الفحلُ الذِي يضربُها واحدًا. الثالثُ: أنْ يكونَ الراعِي واحدًا.

# العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّنِّينَ

الرابعُ: أنْ يكونَ المشربُ واحدًا.

الخامس: أنْ يكونَ المرعَى واحدًا.

السادسُ: أنْ يكونَ المَسرحُ - بفتحِ الميمِ، وهو الموضعُ الذِي نجتمعُ فيهِ الماشيةُ ثمَّ تُساقُ إلى المرعَى - واحدًا.

السابعُ: أنْ يكونَ الـمُراحُ -بضمِّ الميمِ، وهو موضعُ مبيتِ الماشيةِ-واحدًا.

والمرادُ منَ الوحدةِ فيهَا ذُكِرَ: أَنْ لَا تنفردَ ماشيةُ أحدِهما بشيءٍ من ذلك عنْ ماشيةِ الآخرِ، فلا يضرُّ التعدُّدُ فِي ذلكَ لكنْ مِنْ غيرِ أَنْ عَنْ ماشيةِ الآخرِ، فلا يضرُّ التعدُّدُ فِي ذلكَ لكنْ مِنْ غيرِ أَنْ تختصَّ ماشيةُ أحدِهما بشيءِ عنْ ماشيةِ الآخرِ، وإنَّهَا اشتُرِطَ الاتحادُ فيهَا ذُكر؛ ليصيرَ المالان بمنزلةِ مالٍ واحدٍ.

الثامنُ: أنْ تكونَ الماشيتَان نصابًا أو أقلَ منهُ ولأحدِهما مَا يُكَمِّلُ النصابَ بالمشترَكِ.

التاسعُ: مُضِيُّ الحولِ من وقتِ خلطِهما.

#### العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

العاشرُ: أن يكونًا من أهل الزكاةِ.

ومثلُ خلطةِ الجوارِ خلطةُ الشيوعِ، وتُسمَّى خلطةَ شركةٍ. ومثلُ خلطةِ المواشِي خلطةُ الثمرِ والزرعِ والنقدِ وعروضِ التجارةِ باشتراكِ أو مجاورةٍ.

ولا بدّ في خلطِة الجوارِ في الثمرِ والزرعِ أنْ يتحدَ الحارصُ، وأنْ يتحدَ الجارِينُ - وهو موضعُ تجفيفِ الثمارِ -، وأنْ يتحدَ البَيْدَرُ - وهو موضعُ تجفيفِ الثمارِ -، وأنْ يتحدَ الجَرَّاثُ والحَصَّادُ وجدادُ وهو موضعُ تصفيةِ الحنطةِ -، وأنْ يتحدَ الحَرَّاثُ والحَصَّادُ وجدادُ الشجرِ والكيَّالُ والحَمَّالُ والمتعهدُ والملقِّحُ ومَا يُسقى بهِ لهما كالثورِ والدولابِ والماءِ، وفي النقودِ وعروضِ التجارةِ يُشترَطُ أنْ لا يتهايزَ الدكانُ والحارسُ ومكانُ الحفظِ كخزانةِ ونحوُ ذلكَ كالميزانِ والوزَّانِ والوزَّانِ والنقَّادِ والمنادِي، فلو كانَ لكلِّ منهُما زرعٌ مجاورٌ لزرعِ الآخرِ أو لكلِّ واحدٍ كيسٌ فيهِ نقدٌ في صندوقٍ واحدٍ أو أمتعةُ تجارةٍ في مخزنِ واحدٍ ولم يتميَّزُ أحدُهما عن الآخرِ بشيءِ ممَّا سبقَ . . ثبتَت الخلطةُ؛ لأنَّ

# العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّنِّينَ

المَالَئِنِ يصيرَانِ بذلكَ كالمَالِ الواحدِ، ومن ذلكَ يُؤخَذُ أنه لوْ كانَ عندَه ودائعُ لا تبلغُ كلَّ واحدةٍ نصابًا وبلغَ مجموعُها نصابًا وجعلهَا في صندوقٍ واحدٍ عندَهُ وحالَ الحولُ . . وجبَتِ الزكاةُ فيهَا علَى ملاكِها، قالَهُ العلامةُ القليوبيُّ.

# العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

(فصل في نصاب النقدين) (وَنَفَدُ زَكَاتُهُ بِرُنِعِ لِعَشْسِرِهِ

فَتَأْخُذُ مِنْ عِشْرِيْنَ نِصْفًا لِفَـرْدَةِ)

(نِصَابٌ لِإِبْرِيْزِ فَعِشْرُوْنَ مِنْقَالًا

وَفِيْ مِاتَتَى دِرْهُمْ نِصَابٌ لِفِضَّةِ)

أي: نصابُ الذهبِ: عشرُون مثقالًا خالصةً، ويجبُ فيهِ ربعُ العشرِ، ومَا زادَ فهو بحسابِه.

ونصابُ الفضّةِ: مائةُ درهمِ خالصةٌ، وفيهَا ربعُ العشرِ، ومَا زادَ فبحسابِه؛ إذْ لَا عَفَوَ فِي غيرِ الماشيةِ.

#### العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّنِّينَ

# (فصل في نصاب التجارة) (رَعِنْدَ مَمَامِ الْحَوْلِ مَسومُ مَ تِجَسسارَةً

# بِهَا إِشْسَتَرَيْتُ بِهُ ثُمَّ ذَكَّ بِسُرْعَسِةٍ)

أي: وزكاة التجارة متعلّقة بقيمة العروض، ونصابُها كنصابِ الذهبِ أو الفضة، وواجبُها: ربعُ العشرِ، فتُقَوَّمُ العروضُ عندَ آخرِ الحولِ ويُحْرَجُ ربعُ العشرِ من قيمتِها، ثمَّ إنْ ملكَتْ بنقدٍ . . قُوِّمَتْ بِهِ، وإنْ ملكَتْ بنقدٍ . . قُوِّمَتْ بِهِ، وإنْ ملكَتْ بنقدِ بلدِ حَوَلَانِ الحولِ، وإنْ ملكَتْ بغيرِه كعرضٍ . . قُوِّمَتْ بغالبِ نقدِ بلدِ حَوَلَانِ الحولِ، ولو حالَ الحولُ ببلدٍ لا نقدَ لهُ . . اعتُبِرَ أقربُ البلادِ إليهِ، وإنْ ملكَتْ بنقدٍ وغيرِه . . قُوِّمَ مَا قابلَ النقدَ بِه، والباقِي بغالبِ نقدِ البلدِ.

## العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّنِّينَ

(فصل في نصاب الحبوب والرطب والعنب) (وَأَمَّا نِصَابُ الزَّرْعِ فَالْحَنْسُ أَوْسُنِ

فَخُذْ عُشْرَهَا إِنْ تَسْقِ مِنْ غَيْرِ كُلْفَةِ)

(وَعَدُّ صُوَاعِ الوَسْقِ سِنُّونَ مِكْيَالًا

وَأَمْدَادُهَا سَهْ لِي إِلَّهِ مَدَّاتِ)

(وَ لَهٰذِي الوُّسُوقُ بِالْمَوَاذِيْنِ قَدْ بَانَتْ

بِأَلْفٍ مِنَ الْأَرْطَالِ مَسعْ سِتِّ مِانَةِ)

(وَإِنْ تَسْقِ لَمْذِهِ النَّوَابِتَ مِنْ كُلْفٍ

فَخُذْ نِصْفَ عُشْرِوَادْرِ قِسْطًا بِفِرْقَةِ)

(رُطَبْ وَعِنَبْ فِي الْحُكْمِ مِثْلُ الْحُبُوبِ

فَخُذْ مِنْ مُجُفُّفِ زَيِيْبٍ وَتَمْدَرَةِ)

# العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السُّتِّينَ

أي: نصابُ الحبوبِ والثمارِ خمسةُ أوسقِ سالمٌ من العفش ونحوِه، والعبرةُ في الثارِ بالتمرِ والزبيبِ إنْ أمكنَ تجفيفُها غيرَ رديئةٍ، وإلَّا . . فبتقديرِ الجفافِ، وهي بالوزنِ: ألفٌ وستُّمائةِ رطل بالعراقيُّ؛ لأنَّ الوسقَ ستُّون صاعًا بصاع النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، والصاعُ أربعةُ أمدادٍ، والمدُّ رطلٌ وثلثٌ بالعراقيِّ، فصارَ الصاعُ خمسةَ أرطالٍ وثلثَ رطلٍ، والعبرةُ فِي النصابِ بالكيل، وقُدِّرَ بالوزنِ استظهارًا. ويجبُ فِي كُلُّ من الزروعِ والثهارِ العشرُ إنْ سُقِيَ بلَا مؤنةٍ، وإلَّا. . فنصفهُ، ولو اختلفَ الحالُ باختلافِ الأوقاتِ بأنْ سُقِيَ فِي بعضِ المدةِ بلَا مؤنةٍ وفِي بعضِها بهَا . . فبحسابِه، أي: فيجبُ القسطُ من كلُّ باعتبارِ عيشِ الزرعِ والثمرِ ونهائِه لَا بأكثرِ المدَّتَيْن ولَا بعددِ السقياتِ، فلو كانَتِ المدةُ مِنْ وقتِ الزرع إلَى وقتِ الإدراكِ ثمانيةَ أشهرٍ واحتاجَ فِي أربعةٍ منهَا إلَى سقيةٍ فسُقِيَ بهاءِ المطرِ وفِي الأربعةِ الأخرَى إِلَى سقيتَيْنِ فُسُقِيَ بالنضحِ أي: بحملِ الماءِ علَى ظهرِ البقرِ

# العِقْدُ الثَّمِيْنُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

مثلاً مِنْ بيرٍ أو نهرٍ . . وجبَ ثلاثة أرباعِ العشرِ ، وكذَا لوْ جهلْنَا المقدارَ من نفع كلِّ منها باعتبارِ المدةِ أخذًا بالأحوطِ ، أو احتاجَ فِي ستةٍ منها إلى سقيتَيْنِ فسُقِيَ بهاءِ المطرِ وفِي شهرَيْنِ إلى ثلاثِ سقياتٍ فسُقِيَ بالنضحِ . . وجبَ ثلاثة أرباعِ العشرِ ونصفُ ربعِ العشرِ ، ولو كانَ الله فرع سُقِيَ بمطرٍ وآخرُ سُقِيَ بنضحٍ ولم يبلُغ واحدٌ منهما نصابًا . . فصم أحدُهما إلى الآخرِ لتهامِ النصابِ وإنْ اختلف قدرُ الواجبِ وهو العشرُ فِي الأولِ ونصفُه فِي الثانِي.

# العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

(باب من يستحق الزكاة) (تاوَلَهَا أَحَدْ ثَمَانِيَةِ أَنَسَتْ

بِأَيَةِ ﴿إِنَّا ﴾ خِسلًالَ الْبَسرَاءَةِ)

(فَفِيْرٍ وَمِسْكِيْنٍ رِقَــابٍ وَعَامِــلٍ

مَوَلَّفَةٍ غَــارِمْ وَغَازٍ وَمَـارَّةٍ)

أي: مصرفُ الزكاةِ ثمانيةُ أصنافٍ:

أحدُها: فقيرٌ، وهو مَنْ لَا مالَ لهُ يسدُّ جوعتَه ولَا كسَبِ كذلكَ، كمَنْ يحتاجُ إِلَى عشرةِ دراهمَ ولَا يجدُ إِلَّا أربعةً فأقلَّ.

<sup>(</sup>١) إشارة إلى قوله تعالى: إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسْكِينِ وَٱلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي السَّالِينِ السَّمِيلِ فَرِيضَةً مِنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [سورة التوبة:

## العِقْدُ النَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

وثانِيها: مسكينٌ، وهو: منْ لهُ مالٌ أو كسبُ حلالٍ لائقٌ يسدُّ جوعتَه ولكنْ لَا يكفِيْهِ، كمَنْ يحتاجُ إلَى عشرةِ دراهمَ ولَا يجدُ إلَّا خسةً فأكثرَ.

وثالثها: مكاتَبٌ لغيرِ المزكِّي، فيُعطَّى لإعانتِه علَى الحريَّةِ.
ورابعُها: عاملٌ، وهو مَنْ يبعثُه الإمامُ لأخذِ الزكواتِ، فيُعطى
ولو غنيًّا؛ لأنَّهُ أجرةٌ.

وخامسُها: مؤلفةُ القلوبِ، وهو مَنْ أسلمَ ونِيَّتُهُ ضعيفةٌ فِي أهلِ الإسلامِ.

وسادسُها: غارمٌ، وهو مَنِ استدانَ فِي غيرِ معصيةٍ. وسابعُها: مجاهدٌ لَا رزقَ له فِي الفيءِ.

وثامنُها: ابنُ السبيلِ، وهو مَنْ مرَّ على بلدِ الزكاةِ مِنْ أجلِ سفرٍ مباحٍ ومَنْ أبلد الزكاةِ مِنْ أجلِ سفرٍ مباحٍ ومَنْ أنشأ سفرًا مباحًا مِنْ بلدِ الزكاةِ سواءٌ كانَ بلدَه أو بلدًا كانَ مقيمًا فيهِ، فيُعطى قدرَ حاجتِه.

#### العِقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُوْمَةِ السِّتِّينَ

# (باب زُكاة الفطر) (وَحَقَّ ذَكَاةِ الصَّوْمِ عَنْ كُلِّ وَاحِدِ

بِصَاعِ صَحِيْحٍ يَوْمَ عَيْدٍ لِخِلْقَةِ)

أي: وتجبُ زكاةُ البدنِ بإدراكِ آخرِ جزءٍ من رمضانَ معَ إدراكِ اللهِ اللهِ اللهِ على مسلم كاملِ الحُرِّيةِ مَلَكَ صاعًا يخرجُه فِي أولِ جزء من شوالِ على مسلم كاملِ الحُرِّيةِ مَلَكَ صاعًا يخرجُه فِي فطريّه يفضلُ عن قويّه وقوتِ ممونِه ليلةَ العيدِ ويومَه وعنْ كسوتِهم، فطريّه يفضلُ عن قويّه وقوتِ ممونِه ليلةَ العيدِ ويومَه وعنْ كسوتِهم، فمن أدَّى فطرةَ عبدِه قبلَ الغروبِ ثُمَّ ماتَ المخرجُ فانتقلَ العبدُ إلى فمن أدَّى فطرة عبدِه قبلَ الغروبِ ثمَّ ماتَ المخرجُ فانتقلَ العبدُ إلى ورثيّه . . وجبَ إخراجُ زكاةِ فطريّه عليهم.

وزكاةُ الصومِ تكونُ صاعًا من جنسِ المعشراتِ أو صاعًا من الأقطِ واللبنِ والجبنِ اللذَيْنِ لم يُنزَعْ زبدُهما، وذلكَ لمن كانَ ذلكَ قوتُه.

(كتاب الصيام) (وَيُوْجِبُ صَوْمَ شَهْرِ رَمْضَانَ رُوْيَةً

وَإِكْمَالُ شَعْبَانِ بِتَصْحِيْتِ عِلَّةِ) (وَأَرْكَانُ فَرْضِ نِيَّةٌ كُــلَّ لَيْلَةٍ

وَإِمْسَاكُهُ عَنْ مُفْسِدَاتِ اسْتِقَاءَةِ)

(شَرَابٍ وَأَكْلٍ وَطْءَ إِنْزَالَ بِاسْتِمْنَا

كَذَا بِالْمُبَاشَرَةُ وَلَوْ غَيْرَ شَهْوَةٍ)

(كَذَا كُلُّ عَيْنِ تَدْخُلَنْ جَوْفَ صَائِمٍ

مِنَ الْمَنْفَذِ المَفْتُوحِ مِنْ كُلُّ وِجْهَةٍ)

(إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِصَوْمٍ وَقَاصِدًا

وَعَالِمَ تَحْرِيْكِمُ الْفَعَالَمِ الْكُلِّ الْفَعَالَةِ)

#### [الأشياء التي يجب بها صوم رمضان]

أي: ويجبُ صومُ رمضانَ بأحدِ أربعةِ أمورٍ: برؤيةِ الهلالِ ليلةَ الثلاثِين من شعبانَ، فلا أثرَ لرؤيتِه نهارًا، فيجبُ الصومُ علَى الرائِي رلو حديدَ البصرِ، وعلَى مَنْ صدَّقَه وإنْ لم يذكر الرائِي رؤيةَ الهلالِ عندَ القاضِي ولو كانَ فاسقًا أو رقيقًا، وبكمالِ شعبانَ ثلاثِين يومًا، وبشهادةِ عدلٍ واحدٍ عندَ حاكم وإنْ كانَ حديدَ البصرِ وإنْ قالَ الحسابُ: لَا يمكنُ رؤيتُه، ولَا بدُّ معَ شهادتِه مِنْ حكم الحاكمِ كأَنْ يقولَ: حكمتُ بثبوتِ هلالِ رمضانَ أو ثبتَ عندِي هلالُ رمضانَ، وإلَّا . . لم يجبِ الصومُ علَى عمومِ الناسِ بلْ علَى مَنْ صدَّقَهُ فقطْ، وبظنِّ دخولِه عندَ الاشتباهِ بالاجتهادِ أو الأَمارةِ كرؤيةِ القناديل بالمنايرِ أوسماع ضربِ الطبولِ فِي بلِد جرَتْ عادةُ أهلِه بذلكَ، فإنَّهما فِي حكم الرؤيةِ كمّا أفادَه الشمسُ الرمليُّ فِي «عمدةِ الرابح».

#### [أركان الصوم]

وأركانُ صوم الفرضِ كنذرِ وكفارةِ ثلاثةٌ:

أحدُها: صائمٌ، وعُدَّ ركنًا لعدمِ وجودِ صورةٍ للصومِ فِي الخارجِ بخلافِ نحوِ الصلاةِ.

وثانيها: نيةٌ بالقلبِ بأنْ يستحضرَ في ذهنِه حقيقة الصومِ مع صفاتِه، ثُمَّ يقرنُ ذلكَ بالنيةِ بأنْ يقصدَ ثبوته واتصاف نفسه به، فحقيقة الصومِ: الإمساكُ عن المفطراتِ جميع النهارِ، وصفاتُه: كونُه مِنْ رمضانَ أو غيرِه كالكفارةِ والنذرِ، ولا يجبُ التعرُّضُ للفرضيةِ، فلو قالَ: نويتُ صومَ غدِ عن رمضانَ . . كفَى؛ لأنه لا يكونُ إلَّا فرضًا، وكما لَ النيةِ أَنْ يقولَ: (نويتُ صومَ غدِ عن أداءِ فرضِ رمضانِ فرضًا، وكما لُ النيةِ أَنْ يقولَ: (نويتُ صومَ غدِ عن أداءِ فرضِ رمضانِ هذهِ السنةِ لله تعالى)، ولفظُ «رمضان» في هذهِ الكفيةِ مجرودٌ بالإضافةِ، ويُشترَطُ أَنْ تكونَ نيةُ صومِ الفرضِ في جزء من الليلِ ولو كانَ الناوِي صبيًا، وهذَا عندَنا كالحنابلةِ خلاقًا للحنفيةِ حيثُ جوّدُوا

النبة نهارًا قبلَ الزوالِ فِي الفرضِ والنفلِ، وعندَنا الأفضلُ وقوعُ نيةِ صومِ النفلِ فِي الليلِ، وتصحُّ نهارًا قبلَ الزوالِ بشرطِ أَنْ لَا يسبقَها منافٍ للصومِ.

وثالثُها: إمساكٌ عن تناولِ المفسداتِ كطلبِ خروج القيءِ فيبطلُ الصومُ بهِ وإن تقاياً مُنكَّسًا، بخلافِ مَا لو غلبَه القيءُ . . فلا بأسَ، وكطعامِ دنيويِّ وشرابٍ وإنْ قلَّ كطعامٍ فِي خلالِ أسنانٍ ومذابِ سكرةٍ، وكجهاع وإنْ لم ينزل، ولو علتْ عليهِ المرأةُ ولم يحصلْ منهُ حركةٌ . . فلَا يبطلُ صومُه إلَّا إنْ أنزلَ، ويبطلُ صومُ الموطوءِ الأدميِّ وإنْ كانَ الوَاطئ ليسَ آدميًّا، وكإنزالِ المنيِّ إمَّا باستمناءٍ، وهو طلبُ خروج المنيِّ بغيرِ الجماعِ كإخراجِه بيدِه أو يدِ زوجتِه ولو بحائل، وإمَّا بمباشرةٍ كقُبلةٍ ولو بلًا شهوةٍ، هذَا فِي غيرِ المَحْرَم كزوجتِه، أمَّا المَحْرَمُ فإنْ كانَ الإنزالُ بشهوةٍ وبدونِ حائل . . بطلَ الصومُ، وإلَّا . . فلا، وكعينٍ تدخلُ فيهَا يُسمَّى جوفًا كباطن الحلق

والدماغ والأمعاء وباطن الأذن والإحليل وإنْ قلَّتْ أو لمْ تُؤكُلْ كحصاة، ولو أدخل أصبعه في دبره . . أفطر، وكذا لو فعل غيره به بإذنه مَا لمْ يتوقّف خروجُ نحو الخارجِ على ذلك، وإلّا . . جازَ إدخالُه ولا فطر، وهذَا كلُّه إذَا كانَ ذاكرًا للصومِ مختارًا عالمًا بالتحريم، أمّا لو فعلَ ذلكَ ناسيًا للصومِ أو مُكْرَهًا كأنْ صُبَّ ماء في حلقِه أو جاهلًا بالتحريم لقربِ عهدِه بالإسلامِ أو نشتِه ببلدٍ بعيدٍ عن العلماء . . لم يضرً.



(كتاب الحج والعمرة) (وَحَجَّ عَلَى التَّرَاخِ فَرْضَ لِقَادِرٍ

بِمَرَّةُ أَصَالَةً كَذَا حُكُمُ عُمْ رَةٍ)

(وَمُوجِبُهُ الْإِسْلَامُ عَقْلٌ بُلُوغُهُ

وَحُرِّيًةٌ وُجُودُ زَادٍ وَسَفْرَةٍ)

(وُجُودُ رُكُسوبِ فَقْدُهُ لِمَشَقَّةِ

بَقَا زَمَنِ لِلسَّيْرِ بَعْدَ اسْتِطَاعَةِ)

(وَأَمْسَنُ طَرِيْقِ لَاثِقِ بِالْمَسَافَسِةِ

وُجُودُ رَفِيْ قِهِ وَتَحْرَمِ مَرِاقِ)

أي: والحجُ واجبٌ على القادرِ على مؤنتِهِ مرةً واحدةً أصالةً، وكذَا العمرةُ، ووجوبُها على التراخِي حيثُ عزمَ على فعلِهما فِي

المستقبلِ مَا لَمْ يَخْشَ العجزَ عنهمَا بشهادةِ عدلَيْنِ أَو المُوتَ أَوْ هلاكَ مالِهِ، وإلَّا . . وجبًا فورًا.

[شروط وجوب الحج والعمرة]

وشرطُ وجوبِهما عشرةٌ:

أحدُها: الإسلامُ، فالمرتدُّ يستقرُّ النسكُ فِي ذمتِه باستطاعتِه فِي الردةِ أو قبلَهَا، ولا يُقضى عنه؛ لأنَّ القضاءَ عنِ الميتِ شرطُه أنْ يكونَ أهلًا للمباشرةِ بنفسِهِ.

وثانِيها: عقلٌ، فلا يجبَانِ على مجنونٍ حيثُ لم يستطعْ قبلَ جنونِه وإنْ جُنَّ بعدَ إحرامِه.

وثالثُها: بلوغٌ.

ورابعُها: حريَّةٌ كاملةٌ.

وخامسُها: وجودُ مَا يُحتاجُ إليهِ فِي سفِره من مؤنةٍ وأوعيتِها ولو سفرةً يأكلُ عليهَا بأنْ يكونَ قادرًا على ذلكَ أو على ثمنِه، ووجودُ

الماءِ والزادِ وعلفِ الدابةِ فِي المواضعِ المعتادِ حملُها منهَا كالبنادرِ، فإنْ لا يُوجدُ شيءٌ منهَا فيهَا كأنْ خلَا بعضُ المنازلِ من أهلِها بسببِ جدبٍ مثلًا . . فلا يلزمُه النسكُ، ويُشترَطُ كونُ ذلكَ فاضلًا عنْ دَينِه ومؤنه مَنْ تلزمُهُ مؤنتُه مدة ذهابِه وإيابِه.

وسادسُها: قدرةٌ على مركوبٍ ولو بشراءٍ بثمنِ مثلٍ أو استنجارٍ بأجرةِ مثلٍ لَا بزيادةٍ وإنْ قلَّتْ، هذَا لمن بينَه وبينَ مكَّةَ مرحلتَانِ فأكثرُ وإنْ قدرَ على المشي، نعم، يُسَنُّ لهُ المشيُ حينئذٍ، أوْ لعاجزِ عنِ المشي وإنْ كانَ بينَه وبينَ مكةَ أقلُ مِنْ مرحلتَيْنِ.

وسابعُها: أن يثبتَ علَى المركوبِ بلَا مشقَّةٍ شديدةٍ، فإنْ لمُ يثبتْ عليهِ أصلًا أو ثبتَ لكنْ بمشقَّةٍ شديدةٍ لمرضٍ أو غيرِه . . لمُ يلزمُه نسكٌ بنفسِه.

وثامنُها: بقاءُ زمنٍ يُمْكِنُ السيرُ فيهِ إِلَى الحَجِّ سيرًا معتادًا بعدَ وجودِ الاستطاعةِ، فلو لم يستطعُ إلَّا بعدَ زمنٍ لا يمكنُ فيهِ السيرُ إلَّا

فوقَ العادةِ . . لم يجِبِ الحجُّ، وهذَا الشرطُ للحجِّ فقطْ؛ إذِ العمرةُ ليسَ لهَا وقتٌ محدودٌ.

وتاسعُها: أمنُ الطريقِ ولو ظنًّا أمنًا لاثقًا بالسفرِ علَى نفسٍ وبضعٍ ومالٍ.

وعاشرُها: وجودُ رفقةٍ يخرجُ معَهم فِي الوقتِ الذِي جرَتْ عادةً أهلِ بلدِه بالخروجِ فيهِ، هذَا إِنْ خافَ، أمّا إِذَا لَمْ يَخفْ بأَنْ أَمنَ الطريقَ بحيثُ لَا يَخافُ الواحدُ فيها . . لَمْ يُشترَطِ الرفقةُ، ويُشترَطُ فِي الطريقَ بحيثُ لَا يَخافُ الواحدُ فيها . . لَمْ يُشترَطِ الرفقةُ، ويُشترَطُ فِي الطرأةِ أَنْ يخرجَ معَها زوجٌ أَوْ محرمٌ ولَوْ فاسقًا أو امرأتانِ ثقتانِ ذَواتَا فطنةِ بحيثُ تأمنُ على نفسِها معَهما أو عبدُها الثقةُ بشرطِ أَنْ تكونَ فطنةٍ بحيثُ تأمنُ على نفسِها معَهما أو عبدُها الثقةُ بشرطِ أَنْ تكونَ هي ثقةً أيضًا أو أجنبيٌّ محسوحٌ ولو كانَ خروجُ مَنْ ذُكِرَ بأجرةٍ، فلا بدًّ فِي لزومِ النسكِ لها أَنْ تقدرَ على أجرةِ مَنْ ذُكِرَ إِذَا لمْ يَخرِجُ إلَّا بهَا، ومثلُ المرأةِ فِي ذلكَ الأمردُ الجميلُ، فلا يكتفِي فيهِ بمثلِه وإن كثرً؟ لحرمةِ نظرِ كلُّ إِلَى الآخرِ، بلْ لَا بدَّ فيهِ مِنْ محرم أو عبدٍ.

(فصل في أركان الح والعمرة) (وَأَذِكَانُ حَجَّ مِتَّةٌ فَاذْرِ وَاسْتَمِعْ

دُخُولُه بِحَجْهِ مُسَمَّى بِنِيَّةِ)

(رُقُوفٌ بِعَرْفَةٍ طَـوَافٌ وَسَعْيـةُ

وَحَلْقٌ وَتَرْتِيْبٌ فَلَيْسَ بِجُمْلَةِ)

(فَلَا تَحْسَبِ الْوُقُوفَ رُكْنَا لِعُمْرَةِ

فَأَرْكَانُهُا بِلَا خَفَاءٍ بِخَمْسَةِ)

أي: أركانُ الحجِّ ستةً:

الأولُ: الإحرامُ، وحقيقتُه: الدخولُ فِي الحجِّ معَ النيةِ بالقلبِ، ولا يُشترَطُ نيةُ الفرضيَّةِ.

والثاني: الوقوفُ بعرفةَ ولَوْ أَدنَى لحظةٍ بأيِّ حزءِ منهَا أو علَى متصلٍ بهَا فِي هوائِهَا، ووقتُه منَ الزوالِ إلَى قُبيلِ فجرِ يومِ النحرِ، ويُقدَّمُ فعلُه علَى صلاةِ العشاءِ إنْ ضاقَ وقتُها عنهُمَا.

والثالث: طوافُ الإفاضةِ.

والرابعُ: السعيُ بينَ الصفَا والمروةِ سبعًا ولَوْ راكبًا بعدَ طوافٍ صحيحِ ركنٍ أوْ قدومٍ؛ لانحصارِه فيهَا بعَد أحدِهمَا.

والخامسُ: الحُلُقُ، وأقلُّه ثلاثُ شعراتٍ منْ شعرِ الرأسِ ولَوْ مسترسلةً عنهُ ومتفرقةً.

والسادسُ: ترتيبُ أكثرِ الأركانِ، ولا ترتيبَ بينَ الطوافِ والحلقِ، وقدْ يُقدَّمُ السعيُ على الوقوفِ ومَا بعدَهُ إِنْ فُعِلَ بعدَ طوافِ قدوم، وهذَا معنَى قولِه: «فَلَيْسَ بِجُمْلَةٍ»، أي: أنَّ الترتيبَ ليسَ موجودًا في بعضِ الأحوالِ.

وأركانُ العمرةِ: مَا عدَا الوقوفِ، لكنَّ الترتيبَ واجبٌ فِي جيعِهَا.

\*\*\*

(فصل في واجبات الج) (لَهُ وَاجِبَاتُ خَسَةٌ غَيْرُ أَدْكَانٍ

فَمِيْقَاتُ إِخْرَامٍ وَرَمْيٌ لِجَمْـرَةِ)

(وَتَرْكُ مُحَرَّمَاتِ حَجِّ لِمُحْرِمِ

مَبِيْتُ بِجَمْعِ وَمِنَاهُ الشَّرِيْفَةِ)

أي: واجباتُ الحجِّ خمسةٌ:

الأولُ: الإحرامُ منَ الميقاتِ ولَوْ من آخرِهِ، وأوَّلُه أفضلُ.

والثاني: رميُ جمرةِ العقبةِ فقطْ يومَ النحرِ ورميُ الجهارِ الثلاثِ

كلُّ يومٍ مِنْ أيامِ التشريقِ.

والثالثُ: تركُ محرماتِ الإحرامِ.

والرابعُ: المكثُ فِي مزدلفةَ ولَوْ لحظةٌ من النصفِ الثانِي من ليلةِ النحرِ، بل يكفِي المرورُ.

والخامس: المبيتُ بمنّى أكثرَ الليلِ لياليَ أيامِ التشريقِ الثلاثِ لِمَنْ لمْ ينفرِ النفرَ الأولَ.

أمَّا واجباتُ العمرةِ . . فَثِنْتَانِ: كونُ الإحرامِ من الميقاتِ، والتحرُّرُ عنْ محرماتِ الإحرامِ.

\*\*\*

## (فصل في سنن الحج) (وَسُنَتُهُ الْقُدُومُ تَقْدِيْمُ حَجْمِهِ

عَلَى عُمْرَةٍ وَتَلْبِينَةً بِاسْتِدَامَةٍ)

أي: وسننُ الحجِّ كثيرةٌ، منهَا: طوافُ قدومٍ، وهوَ مطلوبٌ لمن دخلَ مكةَ قبلَ دخولِ وقتِ طوافِ الركنِ.

ومنهَا: إفرادٌ، وهو: تقديمُ الحجِّ على العمرةِ.

ومنها: تلبيةً في دوام إحرامِه ولَوْ حائضًا وجُنبًا سوَى وقتِ طوافِ القدومِ والسعيِ بعدَه وطوافِ الإفاضةِ، فلا يُسَنُّ للمحرمِ التلبيةُ فيها؛ لأنَّ هَمَا أَذكارًا خاصَّةً بهَا، ويرفعُ الذاكرُ صوتَه بهَا فِي دوامِ إحرامِه، بخلافِ ابتدائِه؛ فلا يُسَنُّ لهُ الرفعُ فيهِ، بلْ يُسْمِعُ نفسَه فقط، أمَّا الأنثى والحنثى . . فيكرَهُ لهمَا الرفعُ.

### خاتمةً فِي زيارةِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ

رُوِيَ عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أَنَهُ قَالَ: "مَنْ زَارَ قَلْمِيْ وَسَلَّمَ أَنَهُ قَالَ رسولُ اللهِ صلَّى قَيْرِيْ وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِيْ"، رواهُ الدار قطنيُّ"، وقالَ رسولُ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "مَنْ زَارَنِيْ بَعْدَ وَفَاتِيْ وَسَلَّمَ عَلَيْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْ وَسَلَّمَ عَلَيْ رَدُدْتُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْ رَدُونِي بَعْدَ وَفَاتِيْ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْ مَنْ اللهُ عَلَيْ رُوْحِيْ حَتَى أُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْ رَوْحِيْ حَتَى أُسلَمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ اللهُ تعالَى عَلَيْ رُوْحِيْ حَتَى أُسلَمَ عَلَيْهِ،" اهد.

[عشر كرامات لزائر قبر النبي صلى الله عليه وسلم]

ولزائرِ قبرِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ عشرُ كراماتٍ:

إحداهنَّ: يُعطَى أرفعَ المراتبِ.

الثانيةُ: يُبلغُ أسنَى المطالبِ.

الثالثةُ: قضاءُ المآربِ.

الرابعةُ: بذلُ المواهبِ.

<sup>(</sup>۱) منن الدار الطني (۲۲۸/۲). (۲) ذكره الشيخ شعب الحريفية ، و

<sup>(</sup>٢) فكره الشيخ شعوب الحريقيش في «الروض الفاتق» (١٣٧/٢).

الخامسة: الأمنُ من المعاطب.

السادسة: التطهيرُ من المعايبِ.

السابعةُ: تسهيلُ المصايبِ،

الثامنةُ: كفايةُ النوائبِ.

التاسعةُ: حسن العواقبِ.

العاشرةُ: رحمةُ ربِّ المشارقِ والمغاربِ.

\*\*\*

(تمام القصيرة) (وَأَبْيَاتُهَا سَبْعٌ وَعِشْرُوْنَ بَعْسدَهَا

مِائَةُ اللَّمُ تَارِيْخُ سِنَّهِ (غِشْ) يَجِي وَقْتِيْ)

أبياتُ هذهِ القصيدةِ تسعُّ وعشرونَ بعدَ مائةٍ، أمَّا تاريخُها أي:

وقتُ تحريرِها فهوَ فِي سنةِ أَلْفٍ وثلاثِهَائةٍ.

(وَسَمَّيْتُهَا «الْفَتْحَ الْمُبِينَ» لِأَنَّهَا

مَفَاتِيحُ خَيْرَاتٍ لِطُلَّابٍ صِحَّةٍ)

أي: لطلابِ صحةِ الأعمالِ والعقائدِ.

(فَيَا نَاظِرًا عَيْبًا بِإِصْلَاحِهِ ابْتَدِد

وَسُدٌ لِخَلِّتِي سَهَاحِ لِزَلَّسِينِ)

 <sup>(</sup>١) عدها الناظم مائة وسبعا وعشرين (١٢٧) بيتا، ولكنها في الواقع مائة وتسع وعشرون (١٧٩)، لعله سبق قلم أو تصحيف من بعض النساخ، والله أعلم.

(فَيَا رَبُّ وَقُفْنَا لِإِخْدَلَاصِ نِيَّةٍ

وَيَا رَبُّ عَامِلْنَا بِعَفْ وِ وَرَخْ سَةِ)

(بِجَاهِ الْنَبِيِّ المُصْطَفَى سَيِّدِ الْوَرَى

مُرَجِّى لَنَا فِي الْحَسَشِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)

(وَصَلِّ وَسَلَّمْ سَيِّدِيْ كُلَّ لَـمْحَـةِ

عَلَى الْمُناشِمِي الْمُخْتَارِ نُوْدِ الْهِدَايَةِ)

(كَذَا الْأَلُ وَالْأَصْحَابُ طُرًّا تَحَنَّنَا

إِلْهِيْ لِــوَالِدَيِّ بِعَفْــوٍ وَنِعْمَــةِ)

وصلًى اللهُ على سيدِنا محمدِ الجامعِ لِأسرارِه والدالِّ عليهِ، وعلَى آلِه وصحبِه وسلَّمَ.

<sup>(</sup>١) فعل أمر من اتحنى؛ بمعنى المعلف، مع زيادة نون التوكيد.

#### [دعاء يقرأ عند ختم الكتاب]

وهذا دعاءٌ يقرأُهُ المدرِّسُ بعدَ ختمِ الكتابِ، وهوَ:

إِلْهَنَا وَسَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا لَا تَدَعْ لَنَا وَالْحَاضِرِيْنَ وَالْمُسْلِمِيْنَ 
ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا عَيْبًا إِلَّا سَتَرْتَهُ، وَلَا هَمَّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا غَائِبًا إِلَّا 
رَدَدْتَهُ، وَلَا حَبِيبًا إِلَّا حَفِظْتَهُ، وَلَا عَدُوًّا إِلَّا أَهْلَكْتَهُ وَقَصَمْتَهُ وَدَمَّرْتَهُ، 
وَلَا حِزْقًا إِلَّا يَسَّرْتَهُ، وَلَا ذُرِّيَّةً إِلَّا أَصْلَحْتَهَا وَهَدَيْتَهَا، وَلَا حَاجَةً مِنْ 
وَلَا رِزْقًا إِلَّا يَسَّرْتَهُ، وَلَا ذُرِّيَّةً إِلَّا أَصْلَحْتَهَا وَهَدَيْتَهَا، وَلَا حَاجَةً مِنْ 
حَوَائِحِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَكَ فِيْهَا رِضًا وَلَنَا فِيْهَا صَلَاحٌ إِلَّا يَسَّرْتَهَا 
وَقَضَيْتَهَا، مَوْلَانَا رَبَّ الْعَالَمِيْنَ.

إِلْهُمَا وَسَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا لَا تَصْرِفْنَا مِنْ جَالِسِنَا لَهٰذَا إِلَّا وَقَدْ تَكَفَّلْتَ لِكُلِّ مِنَّا بِالْمَعْفِرَةِ، يَا وَاسِعَ الْمَعْفِرَةِ، يَا بَاسِطَ الْيَدَيْنِ بِالرَّحْمَةِ، هَبِ اللَّهُمَّ مُسِيْئَنَا لِمُحْسِنِنَا، وَمُقَصِّرَنَا لِعَامِلِنَا، وَظَالِمَنَا بِالرَّحْمَةِ، هَبِ اللَّهُمَّ مُسِيْئَنَا لِمُحْسِنِنَا، وَمُقَصِّرَنَا لِعَامِلِنَا، وَظَالِمَنَا لِعَالِمَنَا، وَظَالِمَنَا لِللَّهُمَّ مُسِيْئَنَا لِمُحْسِنِنَا، وَمُقَصِّرَنَا لِعَامِلِنَا، وَظَالِمَنَا لِعَالِمَنَا اللَّهُمَّ مُسِيْئَنَا لِمُحْسِنِنَا، وَمُقَصِّرَنَا لِعَامِلِنَا، وَظَالِمَنَا لِللَّهُمَّ مُسِيْئَنَا لِمُحْسِنِنَا، وَمُقَلِّمَ الْإِحْسَانِ، يَا مَنْ إِحْسَانُهُ لِلْإِحْسَانِ، يَا مَنْ إِحْسَانُهُ فَوْقَ كُلِّ إِحْسَانٍ، أَنْتَ قُلْتَ وَقَوْلُكَ الْحِقِّ: ﴿ وَادْعُونِي اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمِ اللّهُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعَالِمُ الْمُؤْلِلُ الْمُقَلِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُقَالِمُ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولِيْنَا الْمُقَالِمُ الْمُقَالِمُ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ

لَكُمْ هُ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا، فَاسْتَجِبْ مِنَّا كَمَا وَعَدْتَنَا، نَرْجُوْ غِنَاكَ لِفَقْرِنَا، وَنَطْمَعُ فِي تَيْسِيْرِ يُسْرِكَ لِعُسْرِنَا مَوْلَانَا رَبَّ الْعَالَمِيْنَ، لِفَقْرِنَا، وَنَطْمَعُ فِي تَيْسِيْرِ يُسْرِكَ لِعُسْرِنَا مَوْلَانَا رَبَّ الْعَالَمِيْنَ، سُبْحَانَ سُبْحَانَكَ اللّٰهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَسْتَغْفِرُكَ يَا اللهُ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِيْنَ وَالْحَمْدُ لللهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ وَالْحَمْدُ لللهِ رَبِّ اللهُ اللهُ وَاللّٰمُ عَلَى اللهُ مُولِينَ وَالْحَمْدُ لللهِ رَبِّ اللهُ اللهُونَ وَسَلَامُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

#### فائدة

#### [في حكم ضرب الطبل والناقوس]

يجوزُ ضربُ الطبلِ لإعلامِ دخولِ الوقتِ إذا كانَ لزيادةِ شعارِ الإسلامِ، بخلافِ مَا إذا كانَ لمنعِ الشعارِ؛ بأنْ جُعِلَ بدلًا عن الأذانِ والإقامةِ بحيثُ لَا يُؤْتَى بِهَا؛ فإنَّهُ حينتُذِ مكروهٌ أو حرامٌ كمَا أفتَى بذلكَ مولَانا السيدُ أحمدُ دحلان.

ويحرمُ ضربُ الناقوسِ والجرسِ لذلكَ، والناقوسُ هو: خشبةٌ طويلةٌ يضربُها النصارَى إعلامًا للدخولِ فِي صلاتِهم كمَا قالَه العلماءُ.

#### فرعً

#### [في العدد الذي صحت به صلاة الجمعة]

اختارَ النوويُّ القولَ بانعقادِ الجمعةِ باثني عشرَ رجلًا مكلَّفًا حرَّا مستوطنًا فِي محلِ الجمعةِ بحيثُ لا يسافرُ منه فِي شتاء وغيرِه إلَّا لحاجةٍ من زيارةٍ وتجارةٍ، واكتفى بذلكَ تقيُّ الدينِ السبكيُّ، وأفتَى بذلكَ أحمدُ بنُ طاهرِ بنْ جمعانَ، وقالَ: أفتَى النوويُّ بذلكَ، وقد أفتيتُ بهِ أهلَ القرى الصغارِ، وفيهِ مصلحةٌ للمسلمينَ في المداومةِ على إقامةِ شعارِ الاجتماعِ واتفاقِ الكلمةِ وفي إظهارِ شعائرِ الإسلام، واختار المزنيُّ وأبو بكر بنُ المنذرِ والسيوطيُّ وسليانُ بنُ يحيٰى بنِ عمرَ الأهدليُّ القولَ القديمَ بانعقادِ الجمعةِ بأربعةٍ، حتَّى قالَ سليمانُ:

فعليكَ بهذَا القولِ بلَا تقليدٍ للغيرِ وَلَا إِعَادَةَ؛ إِذْ وسَّعَ اللهُ عليكَ بقولِ إمامِكَ الشافعيِّ في القديمِ، أي: لأنَّ العملَ بالقولِ الضعيفِ في المذهبِ أولَى من التقليدِ للمذهبِ المخالفِ، ومعلومٌ إذَا جازَتِ الجمعةُ بأربعةٍ فجوازُها باثنيُ عشرَ من بابِ أولَى، اهـ. واللهُ أعلمُ بالصوابِ. "

\*\*\*

 <sup>(</sup>١) تم نسخ «العقد الثمين» للإمام العلامة محمد نووي البنتني (ت: ١٣١٤ هـ) من النسخة القديمة المطبوعة بالمطبعة الوهبية بمصر أواسط جادى الثاني سئة ١٣٥٥ هـ.

# فهرس المحتويات

| ۲    | لَمْحَةً عَنِ الشارحِ مُؤَلِّفِ «العِقْدِ الثَّمِيْنِ»  |
|------|---|
| ٨    | لَمْحَةٌ عَنِ النَّاظِمِ صَاحِبِ «الفَتْحِ الْمُبِيْنِ» |
| ١٠.  | نصُّ كتابِ العقدِ الثمينِ                               |
| ١١.  | [مُقَدِّمَةُ الْـمُؤَلِّفِ]                             |
| ۱۳ . | [المرادُ بالستِّينَ مسألةً]                             |
| ١٤ . | [نسبُ إمامِنا الشافعيّ من جهةِ الأمِّ]                  |
| ١٦ . | قَوَاعِدُ الْإِيمَانِ                                   |
| ١٦ . | [الصفاتُ الواجبةُ في حقِّ الله تعالَى]                  |
| ١٨ . | [صفاتُ المعاني]   |
| ۸۸   | [الصفاتُ السلبيَّةُ]                                    |
| 14   | [الصفةُ النفسيَّةُ]                                     |
| 19   | [الصفاتُ المستحيلةُ علَى الله تعالى]                    |
| (+   | [الصفةُ الجائزةُ لله تعالَى]                            |
|      |   |

| [الصفاتُ الواجبةُ للرسلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ]                         |
|---|
| [الصفاتُ المستحيلةُ علَى الرسلِ عليهم الصلاةُ والسلامُ]                   |
| [الصفةُ الجائزةُ للرسلِ عليهم الصلاةُ والسلامُ]                           |
| قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِقَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ                              |
| بَابُ الإسْتِنْجَاءِ  |
| [الدعاءُ عندَ دخولِ الحمامِ والخروجِ منهُ]                                |
| بَابُ فُرُوْضِ الْوُضُوْءِ  |
| [سننُ الوضوءِ]  |
| بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوْءِ   |
| بَابُ فُرُوْضِ الْغَسْلِ  |
| [سننُ الغسلِ]   |
| بَابُ مَا يَخْرُمُ بِالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَالْأَكْبَرِ |
| بَابُ التَّيَمُّ مِ   |
| [شروطُ صحةِ التيمُّمِ]  |
| [أركانُ التيمُّم]   |
|   |

| ٥٠ | [سننُ التيمُّمِ]                                 |
|----|--|
| 01 | [مبطلاتُ التيمُّم]                               |
| ٥٤ | كِتَابُ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ                     |
| ٥٤ | [شروطُ وجوبِ الصلاةِ]                            |
| ٥٤ | [شروطُ صحةِ الصلاةِ]                             |
| ٥٩ | بَابُ أَرْكَانِ الصَّلاَةِ                       |
| 77 | [شروطُ السجودِ]                                  |
| ٧٢ | فَصْلٌ فِي تَقْسِيْمِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ       |
| ۸۶ | بَابُ سُنَنِ الصَّلَاةِ                          |
| ٧٢ | بَابُ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ                     |
| ۸۲ | بَابُ مُخَالَفَةِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ         |
| ۸۷ | بَابُ صَلَاةِ الْجُنَازَةِ                       |
| 41 | كِتَابُ الزَّكَاةِ                               |
| 97 | فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ النُّصُبِ فِي الْـمَوَاشِي |
| 90 | فَصْلٌ فِي الْحَلِيْطَينِ                        |

| 99    | فَصْلٌ فِيْ نِصَابِ النَّقْدَيْنِ                           |
|-------|---|
| 1     | فَصْلٌ فِيْ نِصَابِ التَّجَارَةِ                            |
| 1 + 1 | فَصْلٌ فِيْ نِصَابِ الْحُبُوْبِ وَالرُّطَبِ وَالْعِنَبِ     |
| 1 . 8 | بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ                           |
| 1.7   | بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ                                     |
| 1.4   | كِتَابُ الصِّيَامِ  |
| ١٠٨   | [الأشياءُ التي يجبُ بهَا صومُ رمضانَ]                       |
| 1.9   | [أركانُ الصومِ]   |
| 111   | كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ                              |
| 115   | [شروطُ وجوبِ الحجِّ والعمرةِ]                               |
| 117   | فَصْلٌ فِي أَرْكَانِ الْحُبِّ وَالْعُمْرَةِ                 |
| 119   | فَصْلٌ فِي وَاجِبَاتِ الْحُبَّجِ                            |
| 111   | فَصْلٌ فِي سُنَنِ الْحُجِّ                                  |
| 177   | خاتمةٌ فِي زيارةِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ         |
| 177   | [عشرُ كراماتٍ لزائرِ قبرِ النبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ] |
|       | 1 1 1 1 1 1 1 1   |

| 371 | عَامُ الْقَصِينَدَةِ قَامُ الْقَصِينَدَةِ      |
|-----|--|
| 171 | [دعاءٌ يُقرأ عندَ ختم الكتابِ]                 |
| 177 | فائدة [في حكم ضربِ الطبلِ والناقوسِ]           |
| 144 | فرعٌ [في العددِ الذِي صحَّتْ به صلاةُ الجمعةِ] |
| 14. | فهرسُ المحتوياتِ                               |